

المسألة السودانية

للائير

عمر طوسون

١٣٥٥ هـ - ١٩٣٦ م

وزعت نسخ هذه المذكرة على رجال الحكومة الانكليزية واعضاء
البرلمان البريطاني والصحف المصرية والبريطانية

المسألة السودانية

للاؤمير

عمر طوسون

١٣٥٥ هـ - ١٩٣٦ م

السؤال الخامس

أما بعد فقد بسطنا المسألة السودانية بين مصر وإنجلترا أكثر من مرة فيما كتبناه ونشرناه باللغتين العربية والانكليزية في الصحف المصرية والبريطانية أو في مذكرات خاصة وزعناها على رجال الحكومة الانكليزية وأعضاء البرلمان البريطاني . وكان كل هذا متالفاة واحدة هي حل مسألة السودان بين مصر وإنجلترا حلا عادلا منطبقا على مبادئ الانصاف والحق .

ولما كان هذا الوقت من أنسب الأوقات لاطهار مسألة السودان في صورتها الحقيقية بذكر الأدوار التي مرت بها حيث تجرى المفاوضات الآن أو المحادثات الرسمية بين الوفدين المصري والبريطاني في القاهرة تمهيدا للمفاوضة النهائية بين مصر وإنجلترا في المسائل المحتفظ بها ، ومن أهمها المسألة السودانية ، رأينا أن نعيد الكرة ونرسل إلى أعضاء البرلمان الانكليزي مذكرة أخرى في هذا الموضوع ليكونوا على علم بالأدوار التي مرت بالمسألة السودانية منذ الاحتلال الانكليزي إلى الآن .

وقد طبعنا هذه المذكرة الأخيرة باللغة الانكليزية ووزعناها
على أعضاء البرلمان الانكليزى وعلى الصحف البريطانية إيقافا
للرأى العام هناك على حقيقة هذه المسألة وتنويرا لجمهور الشعب الانكليزى
الذى يقدر مبادئ الحرية للشعوب المظلومة حسب المشهور عنه .

وبعد أن فرغنا من هذا لم نر بداً من ترجمة هذه المذكرة إلى اللغة
العربية ليقف عليها الرأى العام المصرى أيضاً وليطلع عليها أعضاء الوفد
المصرى الرسمى وهم يتحادثون فى المسائل المصرية والمسألة السودانية .
والله المستول أن يجعل هذه المحادثات مفصلة إلى الغاية المنشودة حتى
يستقر الأمر بين مصر وانجلترا ويحل بينهما الوئام والسلام .

عمر طوسون

مايو سنة ١٩٣٦

الأدوار التي مرت بالمسألة السودانية

(١)

تدخل إنجلترا في المسألة السودانية
افتياتا منها وبلا دعوة من الحكومة المصرية

لقد كانت إنجلترا تزعم قبل كارثة هكس Hicks Pasha أنها لا تريد أن تتدخل في شؤون السودان وأنها لا تهتم بأمر هذا الاقليم أقل اهتمام. ولكن الاعمال التي جرت منها كانت مناقضة لاقوالها كما تثبت ذلك الوثائق الرسمية المنشورة بعد.

وأول تعرض منها لمسألته جاء في شكل مذكرة قدمها الكولونيل سير تشارلس ولسن Colonel Sir Charles Wilson الى سير ادوارد مالت Sir Edward Malet قنصل بريطانيا العام في مصر في يوم ٢٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢ م أى بعد الاحتلال البريطانى لمصر بخمسة عشر يوما

فقط . وهذه المذكرة التي كتبها الكولونيل المذكور عن الحالة في السودان قدمها بدافع من نفسه وبدون أية رغبة سابقة من الحكومة المصرية . ولم يتوان سير ادوارد مالت في ارسالها إلى إرل جرانفيل Earl Granville وزير خارجية بريطانيا في ٢ أكتوبر من السنة المذكورة وإليك ملخص الخطاب الذي أرسله سير ادوارد مالت الى وزير خارجية بريطانيا مع هذه المذكرة قلا عن الكتاب الازرق الانكيزي عن مصر الصادر عام ١٨٨٣ ، المكاتبات الاضافية ، ج ١ ص ٢١ : -

رقم ٣٧ - من سير ١٠ . مالت الى ارل جرانفيل

(ورد في ١٦ أكتوبر)

القاهرة في ١٢ أكتوبر سنة ١٨٨٢

أشرف أن أرسل مع هذا مذكرة كتبها الكولونيل سير تشارلس ولسن عن الحالة الحاضرة في السودان ، يشير فيها بأن نبعث ضابطين انكيزيين الى هذا الاقليم ليكتبوا تقريراً عن حالته وما يجب اتخاذه من الوسائل لاصحاح فتنته واستتباب الأمن في ربوعه .

وأرى أننا لانستطيع أن نكون رأياً صحيحاً عن حال هذا الاقليم بدون أن نحصل على معلومات عنه من نفس رجالنا ولذلك أرفع الى مقامكم اقتراح سير تشارلس ولسن هذا للنظر فيه رجاء الموافقة عليه . واني لانتظر ورود تعليماتكم لي في هذا الصدد

ملحق ارقم ٣٧ — مذكرة الكولونيل سير تشارلس ولسن

إن السودان في حال أسوأ مما يكون من الفوضى . وقبل انقطاع المواصلات مع القاهرة كان معلوما أن المهدي يتقدم تقدماً محسوساً ، وأن أناساً عديدين انضموا إلى صفوفه ، وأنه انتصر أكثر من مرة على الجيوش المصرية .

ونذكر فيما يلي ملخص برقية وردت من الخرطوم في هذا الصدد بتاريخ ١٧ سبتمبر :

« شبت الثورة في السودان على أثر برقيات أرسلها عرابي باشا إلى الأهل يأمرهم فيها بنبذ سلطة الخديو . وقد انضم إلى زعيم المهدي خلق عديدون وأغار المهدي على بلدة دون (الدويم) الواقعة على النيل الأبيض ولكنه

انهزم . وتطلب حكومة السودان إرسال ١٠٠٠٠ بندقية من طراز
رمجنن لتسليح قوة يتولى قيادتها سعيد^(١) باشا ليسحق بها قوة المهدي .
وقتل الجيوش المصرية ١٠٠٠ نازر في بلدة « زيارة » و ٣٠٠ في « شفتان » .
والمهدي الآن على مسيرة ساعتين من كردفان (الأبيض) وهو على
رأس قوة كبيرة » .

ويجب اعتبار هذا البيان مطمئنا إلى حد ما عن الحالة الحاضرة
في السودان .

وأرى أنه من الضروري إرسال ضابطين من الضباط الانكليز إلى
السودان وتكليفهما بكتابة تقرير عن حالته الراهنة وما يلزم من الوسائل
لتوطيد دعائم الأمن في ربوعه .

ولدى المهدي طريقتان للوصول إلى مصر السفلى (وجه بحرى) :
الأول طريق صحراء النوبة ووادي النيل . والثاني طريق قوافل الرقيق
الشارع من دارفور . وكلاهما يصعب اجتيازه بجيش عرمرم وفي استطاعة

(١) — هو أمير اللواء محمد سعيد باشا كان مديرا لسكردخان إبان الثورة المهدية
وفي سبتمبر سنة ١٨٨٢ م أرسل اليه المهدي بالأبيض رسولين يدعوانه الى
دعوته فأمر سعيد باشا بقتلها ثم حاصر المهدي الأبيض مدة أربعة أشهر ووقع
بها الجوع والقناء حتى سلمت حامية باره وسلم سعيد باشا وضباطه في يوم ١٩ يناير
سنة ١٨٨٣ ثم قتله المهدي هو وكبار ضباطه انتقاما لقتل رسوله .

قوة صغيرة منظمة أن تسده . ومع ذلك لو حاول المهدي في الحالة الراهنة
أن يقوم بحركة تقدم فلا توجد قوة مصرية تصده
الامضاء

ت . و . ولسن

٢٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢

وقد وافق إرل جرانفيل على إرسال الضابطين البريطانيين إلى السودان
لكتابته تقرير عن حالته وأرسل بذلك الرد الآتي إلى سير ادوارد مالت
وقد نشر في الكتاب الأزرق الآنف الذكر ص ٣٥ وها هو : -

رقم ٦١ - من إرل جرانفيل إلى سير إ . مالت

وزارة الخارجية في ٢٨ أكتوبر سنة ١٨٨٢

سيدي

أجيب على رسالتكم المؤرخة في الثاني من الشهر الجاري فأقول إنه
لا بأس أن ترسلوا الكابتن (لفتنان كولوئيل) استوارت إلى السودان
لكتابته تقرير عن حالة هذا الاقليم .

وعليكم أن تشاوروا سير أ . اليسون Sir A . Alison فيما إذا كان
من الصواب استصحاب الكابتن استوارت لضابط آخر .

واني لكم . . . الخ . . .

الامضاء

جرانفيل

وبعد تسوية هذه المسألة فيما بينهم سافر اللفتنانت كولونيل استوارت Stewart (Lieutenant-Colonel) Captain من القاهرة في نوفمبر سنة ١٨٨٢ ووصل إلى الخرطوم في ١٦ ديسمبر من السنة عينها. وفي خلال إقامته بهذه المدينة كتب تقريراً وافياً شافياً عن الأحوال في السودان بين فيه المسائل المتعلقة بتاريخ هذه الولاية في الأيام السالفة وبعث به من الخرطوم في ٩ فبراير سنة ١٨٨٣ إلى سير ادوارد مالت بالقاهرة فأرسله بدوره إلى إرل جرانفيل في ٦ مارس سنة ١٨٨٣ .

ولما تسلم إرل جرانفيل هذا التقرير أرسل إلى مستر كرتريت Mr. Cartwright القائم بأعمال سير ادوارد مالت في ذلك الحين الرسالة الاتية وهي منشورة في الكتاب الأزرق الصادر عام ١٨٨٣ ج ١٢ وهما هي :-

رقم ٢ - من إرل جرانفيل إلى مستر كرتريت

وزارة الخارجية في ٢٠ أبريل سنة ١٨٨٣

سيدي

أرى من الواجب علي أن أكلفكم بتبليغ شكري إلى الكولونيل استوارت على تقريره عن السودان ذلك التقرير الحافل النفيس الذي ور ضمن رسالة سير . إ . مالت في السادس من الشهر الماضي .

وقد رجوت إرل دوفرن Earl Dufferin أن يطلع الحكومة المصرية على ما اقترحه الكولونيل استوارت من الاصلاحات في إدارة المديرية بالسودان .

وانى لكم ... الخ ... م

الامضاء

جرانفيل

* * *

فأجاب سير ادوارد مالت على خطاب إرل جرانفيل السابق بالرسالة الآتية. وقد نشرت في الكتاب الأزرق الصادر عام ١٨٨٣، ج ٢٢، وهامى: -

رقم ١٥ - من سير. ا. مالت الى ارل جرانفيل

(ورد في ٣٠ مايو)

القاهرة في ٢١ مايو سنة ١٨٨٣

سيدى

أتشرف بالاجابة عن رسالتكم المؤرخة في العشرين من الشهر الماضي بأنني أبلغت شريف باشا حسب تعليماتكم مقترحات اللفتنانت كولونيل استوارت التي وردت ضمن تقريره عن السودان ، ذلك التقرير الذى بعثت به اليكم في ١٦ مارس ، والذى أشار فيه هذا الكولونيل إلى سوء

استعمال السلطة في هذا الاقليم وأوعز بالاصلاحيات التي يرى ضرورة إدخالها فيه . وقد أعربت لكم في الوقت ذاته عما يخالجي من الآمال في أن أرى الحكومة المصرية تنظر في هذه الاصلاحيات المطلوبة بعين الاهتمام .

واني أرسل لكم مع هذا صورة من مذكرتي التي بعثت بها إلى شريف باشا مع رد عطوفته بتسلمه ملخص التقرير المذكور وابداء شكر الحكومة المصرية على المقترحات المودعة فيه .

ولي الشرف أن أكون ... الخ ... م

الامضاء

ادوارد . ب . مالت

* * *

واليك الكتاب الذي أرسله سير ادوارد مالت إلى صاحب العطفة شريف باشا بناء على التعليمات التي تلقاها من إرل جرانفيل وزير خارجية بريطانيا . وقد نشر في الكتاب الأزرق الصادر عام ١٨٨٣ ، ج ٢٢ : — ملحق لرقم ١٥ — من سير . ا . مالت إلى شريف باشا

القاهرة في ١٦ مايو سنة ١٨٨٣

حضرة صاحب العطفة رئيس النظار

تعملون عطوفتكم أن اللفتنانست كولونيل استوارت قضى منذ عهد قريب

بضعة أشهر في السودان بقصد كتابة تقرير عن حالة هذا القطر لرفعه إلى حكومة جلالة الملكة وقد أرسلت تقريره إلى لورد جرانفيل الذي كلفت الآن من قبله أن أعرض على حكومة سمو الخديو الاصلاحات الادارية التي أفضى بحث الكولونيل استوارت لحالة السودان إلى عد تنفيذها من الحكمة والسداد .

ولذا أتشرف أن أرسل إلى عطوفتكم مع هذا صورة ماورد في التقرير السابق متضمناً المقترحات المقدمة من الكولونيل استوارت . واني أعرب لعطوفتكم في الوقت نفسه عما يملؤني من الأمل في نظر الحكومة المصرية لهذه المقترحات بعين الاهتمام والعناية .

ولي الشرف أن أكون ... الخ ...

الامضاء

ادوارد . ب . مالت

* * *

وهذا معرب الترجمة الانكليزية لرد صاحب العطوفة شريف باشا على خطاب سير ادوارد مالت السالف الذكر . وقد نشرت في الكتاب الازرق الصادر عام ١٨٨٣ ، ج ٢٢ : —

ملحق لرقم ١٥ — من شريف باشا الى سير . ا . مالت

القاهرة في ٢٠ مايو سنة ١٨٨٣

سيدى الوزير المفوض

لقد شرفتموني بخطابكم المؤرخ في السادس عشر من الشهر الجارى

والمرسل معه صورة التقرير المقدم من الكولونيل استوارت الى اللورد جرانفيل المشتمل على نتيجة ملاحظات هذا الضابط أثناء اقامته مؤخراً في السودان ، وعلى بيان التدابير التي يرى من المفيد اتخاذها لتنظيم الادارة في هذا القطر من جديد .

وانى بعد إبلاغكم بوصول خطابكم الآنف الذكر والتقرير السابق الذى قرأته بتدبر زائد ، أرجو يا حضرة الوزير أن تقبلوا عظيم تشكراتى وتكرموا باهداء خالص شكرى الى الكولونيل

استوارت م

الامضاء

شريف

* * *

ثم قام اللفتنان كولونيل استوارت من الخرطوم فى ١٠ مارس سنة ١٨٨٣ عائداً الى القاهرة بطريق سنار وكسلا ومصوع إتماماً لبعثته هذه النواحي من السودان . وأرسل من مصوع إلى سير ادوارد مالت فى ١٨ أبريل من السنة المذكورة تقريراً عن السودان الشرقى وحدود الحبشة أودعه جميع ملاحظاته التى شاهدها ومن بينها الملاحظة الآتية :

« إجمالاً لما شاهدته فى مصوع وللحالة التى هناك أقول إنه إذا عجل بإبدال المحافظ وتعيين رجل أذكى منه وأحزم كانت الامور أدعى إلى الإصلاح » .

وقد وصل هذا التقرير الى القاهرة في ٢٣ مايو سنة ١٨٨٣ (راجع الكتاب الأزرق الصادر عام ١٨٨٣ ج ٢) وأرسله سير ادوارد مالت في ٢٤ مايو المذكور الى إيرل جرايفيل مع رسالة منشورة في الكتاب السابق تحت رقم ٢٥ وأبلغ سير إدوارد مالت الملاحظة المذكورة آتفاً عن مصوع الى شريف باشا رئيس النظار وخطر بذلك إيرل جرايفيل في رسالة أرسلها اليه من القاهرة في ٢٤ مايو سنة ١٨٨٣ م ونشرت في الكتاب الأزرق تحت رقم ٦ .

ولم يكتب إيرل جرايفيل بايلاغ سير ادوارد مالت لشريف باشا الملاحظة الخاصة بمصوع دون غيرها فطلب منه في الخطاب الآتي أن يبلغ رئيس النظار في مصر بعض مسائل أخرى . وهاهو الخطاب المذكور نقلاً عن الكتاب الأزرق الصادر عام ١٨٨٣ ، ج ٢ : -

رقم ٥٤ - من إيرل جرايفيل الى سير إدوارد مالت

وزارة الخارجية في ١٣ يولية سنة ١٨٨٣

سيدي

علمت من رسالتكم المؤرخة في ٢٤ من الشهر الماضي أنكم أبلغتم الحكومة المصرية ماورد في تقرير الكولونيل استوارت المؤرخ في ١٨ أبريل متعلقا بالحالة في مصوع فقط . ولكن من المرغوب فيه أيضاً أنها

تكون على علم بحوادث الرشوة وسوء الادارة وفساد الأحكام التي
لقت نظر هذا الضابط، وكذلك بالمسلك الذي يهجه الجنود
في السودان .

وتجدون مع هذا صورة من التقرير الآنف الذكر مؤشرا فيها على
الفقرات التي نوهت بها آتقا فأرجوكم أن تجملوها في مذكرة وترسلوها
للحكومة المصرية .

واني لكم... الخ...

الامضاء

جرا نقييل

* * *

وعملا بهذه الأوامر أرسل سير ادوارد مالت الى الحكومة المصرية
مذكرة تتضمن الفقرات التي أشار إليها إرل جرا نقييل في خطابه السابق،
وبعث خطابا بذلك الى إرل جرا نقييل نشرت محتوياته في الكتاب الأزرق
لعام ١٨٨٣، ج ٢٢، وهاهو ذلك الخطاب :-

رقم ٦٤ - من سير. ا. مالت الى إرل جرا نقييل

(ورد في ٨ أغسطس)

القاهرة في ٢٣ يولييه سنة ١٨٨٣

سيدى

أتشرف أن أرسل اليكم مع هذا صورة المذكرة والكتاب اللذين

أرسلتها إلى شريف باشا حسب أمركم الوارد في رسالتكم المؤرخة
في ١٣ الجارى . وهما يتناولان الحالة في السودان كما وصفها
الكولونيل استوارت في تقريره .

وفى لكم... الخ... م

الامضاء

ادوارد . ب . مالت

* * *

وهاك الكتاب الذى أرسله سير ادوارد مالت إلى شريف
باشا مع مذكرته السابقة : —

ملحق رقم ٦٤ — من سير . ا . مالت الى شريف باشا

القاهرة في ٢١ يولييه سنة ١٨٨٣

سيدى رئيس النظر

دعب إلى إدل جرائيل بشأن ما جاء فى كتابى إلى عطوفتم
المؤرخ فى ١٤ مايو أن أبلغ عطوفتم بعض فقرات أخرى من
تقرير كولونيل استوارت عن رحلته من الخرطوم إلى مصوع .
والذكرة المرسلة مع هذا فيها بيان عن الحالة فى سنار

والتضاريف وكسلا والبلاد الأخرى حتى سنييت . وأتشرف أن
ألقت أنظار عطوفتكم الى حوادث الرشوة وسوء الادارة وفساد
الأحكام المنوه بها في تقرير الكولونيل استوارت وكذلك الى سوء
مسلك الجنود غير النظامية .

ولى الشرف... الخ... بـ

الامضاء

ادوارد . ب . مالت

وحدث غير ذلك من تعرض الانكاز للسودان حادث آخر هو
أن الكابتن منكريف Captain Moncrieff قنصل بريطانيا في جدة
كلف بالذهاب إلى سواكن لكتابة تقرير عن حالة النواحي
المجاورة لهذه المدينة التي لم يعرج عليها كولونيل استوارت أثناء
طوافه بتلك البقاع .

وفي رأينا أن الباعث على تكليف الكابتن منكريف بهذه
المهمة يرجع الى رغبة الحكومة البريطانية في احاطتها إحاطة تامة
بجميع شؤون أنحاء السودان تلك المسألة التي صرحت في كثير من
مكاتبها الرسمية بأنها لا تهتم بها ولا ترغب في التعرض لها .

وقد سافر الكابتن منكريف إلى سواكن في منتصف عام ١٨٨٣ ، وبعث بتقريره عن هذه الناحية وما جاورها إلى سير ادوارد مالت الذي أرسله من القاهرة إلى إرل جرانفيل في ١٠ أغسطس من هذه السنة مع رسالة نشرت في الكتاب الأزرق لعام ١٨٨٣ ج ١٣ تحت رقم ٨٣ .

وحدث بعد ذلك أن رافق الكابتن منكريف في نوفمبر من السنة المذكورة قوة بقيادة اللواء محمود طاهر باشا قائد الجيوش المصرية في السودان الشرق لانتفاذ مدينة سنكات التي كان يحاصرها الدراويش . وقد انهزمت هذه القوة وقتل الكابتن منكريف في هذه الواقعة . فكان من هذا الحادث أن أرسل سير . إ . بارنج Sir E. Baring إلى إرل جرانفيل الرسالة الآتية . وقد نشرت في الكتاب الأزرق الصادر عام ١٨٨٣ ج ١ باب المراسلات الإضافية عن الأحوال في مصر ، وها هي : -

رقم ١٦٣ - من سير . إ . بارنج إلى إرل جرانفيل
(ورد في ٢٠ ديسمبر)

القاهرة في ١٠ ديسمبر سنة ١٨٨٣

أتشرف أن أرسل مع هذا صورة من كتاب خاص جهني من

سواكن في ١٤ ديسمبر . أما الكتاب الذى يقول المراسل إنه أرسله إلى في اليوم الأول من ديسمبر فلم يصل إلى الآن .
وليس بالامكان تبرئة الحكومة المصرية من اللوم في هذا الحادث إذ من الواضح أن محمود طاهر باشا قائد لا كفاية له البتة .
وقد تكلمت مع شريف باشا بلهجة شديدة بصدد سلوك هذا الضابط بعد الموقعة التى أودت بحياة الكاتبين منكريف . وقد سافرت لجنة إلى سواكن كما أخبرتكم للتحقيق في سلوكه . ورغمما عن هذا فلا يزال متربعا في وظيفة القيادة وأظن انه قائم بأعبائها حتى هذه الاونة .

وقد تقرر أخيراً استدعاء محمود طاهر باشا ومحاكمته أمام مجلس
عسكرى في القاهرة .

وانى أتشف أن اكون... الخ... م

الامضاء

ل . بارنج

الخلاصة

وخلاصة ما ذكرناه في هذا الباب أنه لم يكد يمض اسبوعان على الاحتلال البريطاني لمصر حتى قدم الكولونيل مير تشارلس ولسن بمحض رغبته واختياره وبدون ان تطلب الحكومة المصرية منه ذلك مذكرة في ٢٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢ الى سير. ا. مالت فنصل بريطانيا العام في مصر يلفت فيها نظره الى خطورة الحال في السودان ويقترح ضرورة ضابطين انكازيين اليه لكتابة تقرير عنه وعن الوسائل اللازمة لاستتباب الأمن فيه .

وهذه المذكرة أرسلها سير. ا. مالت بدوره الى إرل جرافيل وزير خارجية بريطانيا وأصحابها برسالة يعزز فيها رأى مير تشارلس ولسن فوافق إرل جرافيل على ذلك وبعث اللقنات كولونيل استوارت الى السودان للقيام بهذه المهمة فأتى وأرسل تقريراً مطولاً عنه أرسله سير. ا. مالت الى إرل جرافيل . فكتب هذا الى مستر كرترت القائم بأعمال سير. ا. مالت وقتئذ يخبره بأنه كلف إرل دوفرن ان يطلع الحكومة المصرية على الاصلاحات التي أشار كولونيل استوارت بادخلها في

مديريات هذا القطر وقد قام بهذا الأمر سير . ا . مالت فأرسل الى شريف باشا رئيس مجلس النظار في مصر كتابه الذى أعرب فيه عن رجائه فى أن تنال هذه المقترحات عناية الحكومة المصرية (وقد اعتبر إرل جرافيل هذا العمل بمثابة أمر كما سيتضح ذلك فيما بعد) . فرد عليه شريف باشا يخبره بوصول كتابه ويشكره هو وكولونيل استوارت . ثم رجع هذا الكولونيل بطريق مصوع كى يتم تقريره عن السودان الشرقى . فأتمه وأرسله الى سير . ا . مالت الذى لفت نظر شريف باشا الى ماورد فى هذا التقرير عن مصوع فقط . ثم بعث به سير . ا . مالت الى إرل جرافيل وأخبره بما فعل . فلم يكتف بذلك إرل جرافيل وطلب من سير . ا . مالت أن يبلغ شريف باشا فقرات أخرى وردت بالتقرير المذكور وأشار اليها بنفسه .

فصدع سير . ا . مالت بالأمر وكان ما كان من ارسال الكابتن منكريف قنصل بريطانيا فى جدة الى سواكن التى لم يمر بها الكولونيل استوارت لكتابة تقرير عن الجهات المجاورة لها وذلك على ما نرى لاستكمال بحث أحوال السودان ، ثم ورود هذا التقرير الى سير . ا . مالت وارساله منه الى إرل جرافيل ، ثم قتل الكابتن منكريف فى معركة مع الدراويش . فكان مقتله سبباً فى توجيه سير . ا . بارنج

لشريف باشا عبارات شديدة اللهجة ضد اللواء محمود طاهر باشا قائد
القوة المصرية في هذه المعركة . وانتهى الأمر باستدعائه هذا القائد
ومحاكمته أمام مجلس عسكري بالقاهرة .

وبعد كل هذا وذاك مازالت الحكومة البريطانية مصرة على
زعمها من أنها لم تتدخل في مسألة السودان في ذلك الوقت وانها
لم تهتم بأمره أقل اهتمام .



ثورة المهدي

لقد كان السودان قبل هذه الثورة جزءا متما لمصر ولم يكن قائما بذاته ولا منفصلا عنها . ولما شبت الثورة المذكورة ، وكلف ذلك قبل الاحتلال البريطاني لمصر ، صادفت في أول أمرها بعض النجاح . ولكن لم تلبث هذه الحال بعد تعيين عبدالقادر باشا حكاما عاما للسودان أن تغيرت ، وقبض هذا الضابط القدير على ناصية الحال بالقوة المحلية التي كانت تحت إمرته بدون أن يلتجئ إلى طلب امدادات من مصر ، التي كانت في ذلك الحين في شغل شاغل عنه لاضطراب البلاد بالثورة العرابية .

وقد تمكن عبدالقادر باشا من قمع تلك الفتنة واخماد نار الثورة في الجزيرة كلها تقريبا . ولا ريب أنه كان في إمكانه إعادة الأمن إلى ربوع السودان إذا كان قد أمد بالحسنة عشر ألف جندي

التي فوض أمر قيادتها الى هكس باشا .

فقد كانت الخطة التي وضعها خطة حكيمة وهي تنحصر في أن يستمر مرابطا هو وجيوشه ومدفعيته واسطول البواخر على طول مجرى النيل الايض . وفي هذا الوقت لم يكن بيد المهدي سوى كردفان وهي عبارة عن ييداء قلحة لا تستطيع بحال من الاحوال أن تدير الجوع الملتفة حوله . فكان بذلك مضطراً للتخلص من هذا الموقف الى سلوك أحد هذين الطريقين :

فلما أن يخطر بنفسه (وهذا أمر بعيد الاحتمال) ويهاجم جيوش عبد القادر باشا وهي متحصنة على النهر بمدافعها وبواخرها فتضربه الضربة القاضية ،

وإما أن يبقى كما هو محصوراً في كردفان (وهذا أكثر احتمالا) فيكون القضاء عليه محققاً بمرور الزمن — أعنى أن الجوع لا يلبث أن يهاجم جوع أولئك النواغاة فيفت في عضدهم ويبدد شملهم فتخبو نار الثورة من تلقاء نفسها . هذا فضلا عن أن أنصار المهدي يكونون قد أدركوا أن حكومة هذا الرجل أقل رفقا بهم من حكومة مصر ، فيصرفون عنه ويهجرونه حالما تخمد جذوة الحماس الذي تأجج بين ضلوعهم في بادئ الأمر .

هذه كانت هي خطة القائد المصرى البارع عبد القادر باشا حامى
وهى بلا شك خطة حكيمة سديدة . واننا نرى من الانصاف لذكرى
الكولونيل استوارت أن نقول إنه كان يرى رأى عبد القادر
باشا عينه ؛ ولكن مما يؤسف له أشد الأسف أن هذا رأى لم
يعمل به ولو نفذ لما كان السودان سقط في أيدي الثوار أبداً .

قال سلاطين باشا Slatin Pasha فى كتابه (السيف والنار
ص ٢٣٢) بهذا الصدد :-

« لو صادفت نصائح عبد القادر باشا آذانا مصغية لجرت الأمور
فى السودان فى غير المجرى الذى جرت فيه ، وكانت النتائج
غير هذه النتائج السيئة .

فقد كان يرى عدم تسيير حملة كبيرة لاعادة فتح كردفان وأن
ترك والثوار الذين فيها ، وأن يبقى الجيش المصرى والمدد
الذى يتلقاه مرابطاً فى حصون قوية على طول مجرى النيل الأبيض
وكانت القوات العسكرية التى تحت إمرته كافية لقمع ثورة الجزيرة
الواقعة بين النيلين الأزرق والأبيض والايقاع بمحوش المهدي
الآتية من الغرب والحيلولة دون تقدمها .

ولو اختيرت هذه الخطة لكان من المحتمل كثيراً أن يدب

الفساد في صفوفهم وتسودهم الفوضى بسبب اختلال الإدارة عندهم .
وعدم وجود نظام ما يستندون إليه . وبذلك تستطيع الحكومة
أن تسترجع الأراضي التي ضاعت منها ولو بالتدريج على ممر الأيام .
ولا ريب في أني لم أكن بمستطيع في ذلك الحين أن احتفظ
بسيطرة الحكومة في دارفور . على أننا لو قدرنا في هذه الحالة
ضياع هذه المديرية نهائياً فأننا نكون قد اخترنا أخف الضررين بلا
مراء . ولكن لم يكن ذلك رأى القابضين على أزمة الحكم
في القاهرة !

فقد ظهر أمر عال جاء فيه أنه لا بد من توطيد سطوة
الحكومة بجيش يرسل تحت إمرة الجنرال الانكليزي هكس
بمساعدة ضباط أوروبيين آخرين . أما عبد القادر باشا فقد استدعي
وعين علاء الدين باشا الذي كان فيما سبق حكاماً عاماً لشرقي
السودان بدلاً منه .

فلم تكذب تبلغ مسامع المهدي هذه الاخبار حتى وعاهها وعمل لها
حسابها وأعد لها علتها » . ١ هـ

وقد استمر عبد القادر باشا حلي على خطته الاقفة الذكر وفي .
أنه ذلك حدث الاحتلال البريطاني ورائحت مصر بعده مباشرة على .

استدعاء قائدها المنتصر وأحد أبنائها الظافرين الذى كان في مقدوره أن ينتشل بلاده من أزمة من أكبر الازمات التى انتابتها فى تاريخها كله دون الحاجة الى الاستعانة بأى عنصر أجنبي . وفعلا استدعى عبد القادر باشا حلى من السودان واستبدل به ضابط مصرى آخر هو سليمان نيازى باشا وعين معه هكس باشا رئيساً لأركان حربه . وكان الغرض من ذلك كما تكشف عنه الوثائق المنشورة بعد هو أن يكون القائد المصرى قائداً بالاسم فقط ويكون الرئيس البريطانى لهيئة أركان الحرب هو القائد الفعلى . فقد رؤى أن رجلا قوى الشكيمة كمبد القادر باشا لا يمكن أن يقبل بتاتاَ مركزاً هذه صفته لا سيما بعد ما أيدته الله به من النصر والتوفيق . وهذا فيما نظن كان علة استدعائه .

على أن الامور لم تجر كما كان مقدراً لها . فان سليمان نيازى باشا نفسه الذى كان الانكليز يرون فيه رجلاً ضعيفاً يخضع لأوامر هكس باشا ، قد خيب ظنهم ولم يفعل ما كانوا يرجونه منه فالتضى الأمر استدعاه هو ايضاً وسامت قيادة جيش السودان نهائياً الى هكس باشا ومعه عدد من الضباط البريطانيين لمساعدته .

فهل يسلم عاقل بعد هذا بأن كل ما حصل كان بدون تدخل الحكومة

البريطانية ؟ وإذا كان ثمت حاجة ماسة لمصر الى تعيين قائد بريطاني
وهيئة أركان حرب بريطانيين على رأس جيش السودان ، فلم لم يبد
ذلك منها قبل احتلال الانكاز لها ؟

ويؤيد ما قلناه آنفاً من أن الغرض من تعيين قائد مصري
آخر بدلا من عبد القادر باشا حلى هو أن يكون ذلك القائد قائداً
بالاسم لا بالفعل ما قاله ه . ا . كلفي — H.A. Kolvy في
كتابه « تاريخ الحملة السودانية ص ١٢ » وهو حامل لوسام الحمام
السامى الشان ومن فرقة حرس الجرينسايبرز المشهورة وقد استقى
معلوماته وجمعها من قسم المخابرات بوزارة الحرية بلندن عام ١٨٨٩ .
وكتابه وثيقة رسمية وفي المرتبة الأولى من الاهمية . واليك ما جاء
فيه بهذا الصدد :-

« عبد القادر باشا يخلفه هكس باشا — وكان عزم عبد القادر
باشا في ذلك الوقت أن يتعقب الفريق المرتد الى كاروج ولكن
قبل تمكنه من ذلك حل محله في سلطته المدنية علاء الدين باشا
الذى وصل الى الخرطوم . وحل في سلطة عبد القادر العسكرية
سليمان نيازي باشا اسما وهكس باشا فعلا . وقد كان هذا في فيلق
ضباط اركان حرب بومباي ثم التحق بالجيش المصرى برتبة ميجر

جنرال . وقد جاء نيازى باشا الى الخرطوم في ٢٠ فبراير سنة ١٨٨٣ بوظيفة قائد عام بينما جاءها هكس باشا في ٧ مارس من هذه السنة بصفة رئيس اركان حربه إلا أن سليمان نيازى باشا كان قد أفهم أن عليه أن يرجع في جميع الامور الى رأى مرؤوسه الذى اتى على عاتقه تبعة تدبير الاستعدادات وادارة الحركات الحربية » ١٠ هـ

فهل هناك برهان أوضح من هذا على صدق ما قلناه آنفا ؟

نعم . إن هكس باشا وضباط أركان حربه الانكاز كانوا ضباطا ممتازين ولهم دراية حسنة بمهنتهم العسكرية لكنهم كانوا يجهلون تمام الجمل حالة البلاد وطبيعة أرضها . وبدلاً من أن يتبع أولئك الضباط خطة عبد القادر باشا حلي التي هي غاية في الحكمة ويضعوها نصب أعينهم - اقوا الجيش الى صحاري كردفان . وهناك هلك منه من هلك ظمأ . ومن بقى قاتل في أرض موافقة تمام الموافقة للأعداء وغير صالحة لقتال جيش منظم ، فعانى أشد الآلام ثم أريد عن آخره - أعنى أن ما كان منتظراً أن يحل بالهندي ورجاله حل بجيشنا يسوء الخطة التي وضعت له .

فن الاستؤل بعد كل هذا عن ضياع السودان أم مصر أم انجلترا ؟

وإليك ما قاله الجنرال السير رجنالد ونجت باشا SirReginaldWingatePasha

وهو أعرف القواد الانكيز بالمسائل السودانية بالصفحة ١١٥
من تقرير اللورد كرومر Lord Cromer عن مصر والسودان
سنة ١٩٠٦ بعد أن عاين ميدان القتال :

« زرت ميدان الواقعة التي قتل فيها الدراويش المرحوم
الجنرال هكس باشا وأفنوا كل جيشه سنة ١٨٨٣ . ومن الغريب
إن الساكر كانوا في حالة شديدة من العطش مع وجود بركة
كبيرة من المياه على بعد ميل واحد عنهم ؛ ولكنهم لم يعلموا
بها والحمل واقع على بعد ٣٠ ميلا جنوبي الأبيض في وسط غابة
كثيفة . ولا أشك في أنه لو كانت النجدة المرسلة لرفع الحصار
عن الأبيض أكثر عدداً وأقوى عدداً لكانت لاقت ما لاقت
حملة هكس . وإرسال تلك الحملة في أحوال كهذه يعد ضرباً من
الجنون ، وهو أكبر دليل على أن الحكومة في ذلك الحين لم
تكن عالمة بحقيقة الحال ، ولم تحسب حساباً للصعوبات التي لا بد
لجيش عظيم من ملاقاتها في أثناء مروره ببلاد كهذه » . ١ هـ

وقد وصل اللورد كرومر من إنجلترا الى مصر بعد سفر الحملة
بعده أيام ، فكتب عنها في تقريره السابق الذكر ص ١١٦ ما يأتي :-
« لم أعر على كتابة من الجنرال هكس يستدل منها على

عدم استصوابه لهذه الحملة ؛ ولكن لا ريب عندى فى أنه كان عالماً حق العلم أن الجيش الذى تحت قيادته لم يكن صالحاً للقتال ، ولم يشأ أن ينصح للحكومة بالعدول عن هذه الحملة حتى لا يقال إنه تردد فى تأدية مهمة محفوفة بالأخطار » . ١ هـ

واننا نقول تعليقاً على هذا القول ، دون أن يكون لنا أدنى قصد إلى انتقاص الجنرال هكس أو تسوى ذكرى هذا الجندى الذى فاض روحه فى حومة الوغى ، وصار فى عداد الغابرين ، إن هذا التأويل من اللورد كرومر لا يتفق مع الواقع .
وبينا ذلك نذكر لك الكيفية التى ألفت بها هذه الحملة والحوادث التى توالى عليها :

لما تألفت الحملة بمصر وأرسلت الى السودان نيطت قيادتها العامة بضابط مصرى هو سليمان نيازى باشا . وتعين هكس باشا أركان حرب وقائداً ثانياً لها ، ودامت هذه الحالة إلى أن انتصر الجيش فى واقعة المرایع فى ٢٩ إبريل عام ١٨٨٣ .

وكتب عنها السير فرنسيس ونجت باشا فى كتابه : (المهديّة فى مصر والسودان ص ٧٥) ما ترجمته :

« طهر النصر البلاد من الثوار بين الخرطوم وسنار ، وعادت

قبائل كثيرة وقدمت الطاعة الى الحكومة . وصار هكس في حالة تمكنه من توجيه النظر الى كردفان منبع الثورة . غير أنه كان عليه قبل هذا أن يزيل من طريقه العراقل التي كان يلتقيها له كبار الموظفين في الخرطوم بعد ما مرت ساعة الخطر الوقتي ، فشرع عن ساعده وحارب هذه المماتس محاربة طويلة استغرقت شهر مايو ويونيه ويوليه ولم تستبعد الحكومة أكبر عائق يقوم في وجهه ألا وهو سليمان نيازي باشا إلا بعد أن قدم هكس استقالته . وعلى أثر ذلك جل محله فأصبح هكس باشا القائد العام للحملة التي سترسل الى كردفان » . ا هـ

فإذا استطاع أن يستنتج من هذا غير ان هكس باشا كان يريد أن تكون يده هي العليا في كل أمر ورأيه فوق كل رأى ، فقدم استقالته لكي يزال من أمامه أكبر مخالف له ألا وهو سليمان نيازي باشا الضابط الوحيد الذي يملوه فيقال من منصبه ليخلو له الجو ؟

ولا مساع للشك في أن تغييراً له مثل هذه الأهمية لا يمكن حدوثه إلا بتدخل قوى من قنصل بريطانيا العام بالقاهرة وهذا نجلًا يبرر القاء المسؤولية الكبرى على حكومة إنجلترا .

فن البديهي إذن ألا يجد اللورد كرومر شيئاً مما توقعه من هكس باشا لأنه هو الذى اختط خطة هذه الحملة ، وهو أيضاً الذى دبرها . ولو كان الأمر على خلاف ذلك لكان من واجبه أن يلفت أنظار الحكومة التى يعمل لها للأخطار التى تقف فى سبيله ، ثم يقوم بواجبه بعد يئانها كجندى .

ويظهر فوق ذلك ان الضباط الانكليز أنفسهم عندما أمعنوا فى تلك الصحارى لاح لهم شبح خطئهم . غير انه لسوء الطالع كان قد قضي الأمر وسبق السيف العذل .

والدليل على صحة ما تقدم مادونه سلاطين باشا فى كتابه :
(السيف والنار ص ٢٤١) ، قال :

« بعد وقت قليل وصلت إلى مذكرات أمير الألائى
فرکهار Colonel Farquhar رئيس أركان حرب ومستر
ادونوفان Mr. O'Donovan مكاتب جريدة ديلي نيوز . فلما قرأتها
جميعها من أولها إلى آخرها بعناية تامة ألفتها مفزعة محزنة ، فقد
أطنب كلامها فى وصف الشقاق الذى كانت حلقاته مستحكمة بين
الجنرال هكس وعلاء الدين باشا ، وحمل فرکهار على رئيسه بشيء من
العنف لزلزلاته العسكرية ، واستشعر الاثنان بالكارثة التى حلت .

ولام فركهار رئيسه ، وعنفه تعنيفاً مراراً لتقدمه بقوة ساءت حالتها وروحها المعنوى حتى بلغت مبلغاً يؤدي بها من غير نزاع الى نزول كلثة « ١ . هـ

ومن الأمور الطبيعية التى لا تحتاج إلى جدال ان الجيش الذى يكون مسوقاً إلى هلاك محقق بالعطش وبما سينزله به عدوه تحت إمرة رؤساء أضاعوا كل ثقته بهم لقيادتهم له الى موارد الخوف والهلكة لا يمكن ان يكون روحه فى مستوى عال .

وقد وجهت أسئلة فى مجلس النواب البريطانى بصدد البرقيات التى تبادلها السير ١ . مالت والجنرال هكس فطلب الارل جرانفيل من السير ١ . بارنج أن يوافيه بها . وفعلاً أرسلها مع رسالة مؤرخة فى ٢٠ فبراير سنة ١٨٨٤ وصلت إلى لندن فى ٢٠ مارس من هذه السنة . وهى منشورة مع البرقيات المذكورة فى الجزء ١٢ من الكتاب الأزرق الانكيزى عن مصر عام ١٨٨٤ تحت رقم ١٩٧ .

ومن هذه البرقيات يتبين بوضوح تام ما حدث بصدد استدعاء مليون نيازي باشا ، وتعيين الجنرال هكس قائداً عاماً لجيش السودان ، وتقويضه سلطة التصرف حسبما يهوى ويشاء . وهى أيضاً تثبت بكيفية قاطعة تدخل قنصل بريطانيا العام فى هذه المسألة ، وتبين كيف امتثل هذا القنصل ما يركزه من نفوذ وجاه فى بلوغ مآربه .

واليك بعضاً من هذه البرقيات وهي التي لها علاقة
بتلك المسألة :

ملاحق رقم ١٩٧ - من الجنرال هكس الى سير. ا. مالت

(١)

الخرطوم في ١٣ مارس سنة ١٨٨٣

إن الحاجة ماسة كثيراً للحصول على قرار من مصر يبين فيه
بدقة مركز الحكماء الذي تعين حديثاً ومركز عبد القادر باشا .
فالآن يسود الادارة ارتباك شديد وفقدان للثقة الى أقصى حد مع
رواج في سوق السائس حتى ليرتج عليّ إذا ألقى عليّ هذا السؤال :
هل الانتصارات اللذان أحرزناها على الثوار يجزيان عن الفوضى
الضاربة بجرائها بين ظهرانينا بسبب سفر عبد القادر باشا قبل مجيء
خلفه ؟ فأرجوكم عمل مايلزم لارسال أمر حاسم في هذا الموضوع ،
إذ أراى والحالة هذه مكتوف اليدين لا أستطيع أن أجِد معاونة
فعلية ولا أظفر بمعلومات وافية .

وتتوئى الحكومة أن تعين هنا حاكماً جديداً ليقبض على
السلطتين المدنية والعسكرية ويكون خلفاً لعبد القادر باشا وسليمان

نيسازى باشا . وهذه المشروعات فشلت فشلا تاما بسبب سفر عبد القادر باشا . وما زالت مصالح السلطين المذكورين تتداولهما نفس الأيدى التى كانت قابضة عليها . ووقع الحاكم الجديد فى الارتباك بسبب مركزه الشاذ المزعزع . فالسيادة القديمة لاتزال قائمة ولكن لا وجود لسلطتها فى الخرطوم . وقد أطلعتنى علاء الدين باشا أمس فقط على برقية يطلب منا فيها ابداء الرأى فى أيهما أفضل : إيقاف سير الحركات الحربية التى قام بها عبد القادر باشا أم الانتظار حتى تنتهى . وقد فوض علاء الدين باشا لى الأمر وقال إنه ينفذ ما أرتثيه صوابا ، ولكن أرى أنى لا أملك الفصل فى هذه القضية وأن للحكومة وحدها حق النظر فى الموقف الحالى واصدار أوامرها

* * *

ولكن الحالة لم تبق معلقة مدة طويلة . فقد تولى هكس باشا ، كما سيظهر ، حل هذا المشكل بنفسه ، ولم يصبر حتى تأتية الأوامر التى ألح فى طلبها فأقام نفسه حاكما بأسره ، واحتفظ بهذا المركز طول الوقت الذى قضاه فى السودان فانه بعد ما حل بالخرطوم فى ٢ مارس وأرسل البرقية السالفة فى ١٣ منه ، لم يلبث أكثر من

سنة أيام ، أى التلمع عشر من هذا الشهر نفسه حتى أرسل البرقية
الآتية الى إرل دوفرن (الكتاب الأزرق الانكليزى عن مصر
سنة ١٨٨٣ ج ١٣ ، قطعة رقم ٢ ملحق رقم ٣٣ . وها هى ، -
الخرطوم فى ١٩ مارس سنة ١٨٨٣

حملت علاء الدين باشا على أن يعلن نفسه حاكماً طبقاً للأمر
الذى صدر قبل مجيئى الى هنا . وسأجرى الآن الحركة التى تدعو
الضرورة إليها من تغيير فى الضباط وتبديل بينهم
ونذكر للقارئ فيما يلي بقية البرقيات الملحقة بالرسالة السالفة
رقم ١٩٧ :

ملحق رقم ١٩٧ - من سير . ل . مالت الى الجنرال هكس
(٢)

القاهرة فى ٢٣ مايو سنة ١٨٨٣
تسلمت برقيتكم المؤرخة فى ١٣ من الشهر الجارى . ويقول
شريف باشا إنه أصدر الاوامر ألا تجرى أية حركة حربية إلا بعد
مشورتكم ورضاكم وان العمل بهذه الاوامر يحصر القيادة فى شخصكم
بالفعل . فاذا اتصل به من جنابكم أن أوامره لم تنفذ فهو لا يتأخر

عن تكرارها ولكنه لا يوافق على تعيينكم قائداً عاماً ، لأن الثورة دينية . وينشأ عن تقليد هذا المنصب لمسيحي هياج الخواطر وأثارة روح التعصب ؟

ملحق رقم ١٩٧ - من الجنرال هكس الى سير . ا . مالت

(٤)

الخرطوم في ٣١ مايو سنة ١٨٨٣

وردت برقيتكم وانى لأدرك تمام الادراك السبب الذى من أجله لم يسمح بتعييني قائداً عاماً وغاية ما أريده هو أن يحظر سليمان باشا بأن اوامرى يجب أن تنفذ فلقد وقف في وجهي سداً منيعاً ، وقاسيت المشاق والمحن فى سبيل تنفيذ ما وضعته من ترتيبات وتدابير ، واكثرها أغفل ولم ينفذ . ولا أظن أن الاوامر التى أرسلت اليه من نظارة الجهادية كانت صريحة بالقدر الكافي ولذا لاقيت مصاعب ضقت بها ذرعاً . وسأعد تقريراً بما يلزم وارسله اليكم ؟

ملحق رقم ١٩٧ - من سير . ا . مالت الى الجنرال هكس

(٩)

القاهرة في ٢٢ يوليه سنة ١٨٨٣

أبلغت شريف باشا ما جاء في البرقيتين الواردتين منكم المؤرختين في

٢٨ من الشهر الماضي ، وما جاء في البرقية الرسالة منكم الى الجنرال
بيكر المؤرخة في ١٦ الجارى . وأتوقع أن أتوصل الى استدعاء سليمان باشا
أو لإكراهه على الخضوع والطاعة

ملحق رقم ١٩٧ - من الجنرال هكس الى سير. ا. مالت

(١٠)

الخرطوم في ٢٣ يوليه سنة ١٨٨٣

أرسلت اليوم الى ديوان الجهادية استقالتى من منصبي بجيش
السودان . ولقد فعلت ذلك وأنا متأسف ولكنى لا أستطيع القيام
بأعباء حملة أخرى تحت هذه الظروف الشبيهة بالظروف التي
أحاطت بالحملة الاخيرة . ويقول لي سليمان باشا إنه لا يفهم من برقية
رئيس مجلس النظار المؤرخة في ١٤ يوليه أنه ملزم بتنفيذ آرائي
فيما يختص بنظام أو كيفية زحف أو هجوم الجيش الذى يستعد الان
للتقدم نحو كردفان ما لم يوافق هو عليها . وهو بذلك يقول في الواقع
إنه يفعل عكس تعليماتى إذا نفذ آرائي وكانت غير متفقة مع آرائه .
وحيث إن آرائي في الحملة الاخيرة كانت تناقض آراءه مناقضة شديدة
فستكون آراؤنا أشد تناقضاً في حملة كردفان . فلست بمستطيع تجاه

ذلك إلا أن استقيل . وقد حدث في الأيام القلائل الأخيرة أنه في مناسبتين هامتين أهملت وجهات نظرى .

وانى لأرجو أن يعرض الجنرال بيكر على سمو الخديو أمر استقالتي وأن يؤكد له أسفي لهذه الضرورة . وأبرقوا إليّ بالرد .

ملحق رقم ١٩٧ - من سير .إ. مالت الى الجنرال هكس

(١١)

القاهرة في ٢٣ يولييه سنة ١٨٨٣

لقد تقرر استدعاء سليمان باشا حالما يقع الاختيار على حاكم جديد فأرجو ألا تبوحوا بهذا القرار حتى يعلن رسمياً . وانى أمل أنكم مستجدون بعد إتمام هذا الامر بسهولة في عملكم كما تجدون طريقكم خلوا من العراقيل والعقبات . وسيكون علاء الدين قائداً اسمياً .

ملحق رقم ١٩٧ - من الجنرال هكس الى سير .إ. مالت

(١٢)

القاهرة في ٢٧ يولييه سنة ١٨٨٣

وصلت الى اليوم برقيتكم المؤرخة في ٢٣ الجارى . ولكني

أحسب أنكم لا تشددون في طلب قبول استقالتكم بعد ما تقرر
استدعاء سليمان باشا كما ذكرت لكم في برقيتي المؤرخة في ٢٣
الجارى التى أبرقت بها اليكم خصيصاً لتكونوا على علم بذلك م

ملحق رقم ١٩٧ - من الجنرال هكس الى سير. ا. مالت

(١٤)

الخرطوم في ٣١ يوليه سنة ١٨٨٣

وصلت إلى برقيتكم المؤرخة في ٢٧ يوليه . ولست أصر في
هذه الحال على استقالتى . ولكن أرجو العفو عن تساؤلي هل أنا
مصيب إذا استنتجت مما تقرر أننى سأكون في مأمن من العراقيل
وأن أعمالي المقبلة لن تقف دونها الحوائل ؟ ورجائى اليكم أن تلحوا
في إرسال هذا القرار الي هنا بالبرق . والأمر في الخرطوم في
حالة جمود تام . وان ما أتمناه أن تتحسن الأحوال بعد عودة علاه
الدين باشا . وقد ارتفع النيل كثيراً وسبب ذلك بطشاً كبيراً في
قل المؤن والأسلحة ولذا أصبحت أتوقع تأخيراً عظيماً في موعد
سفر الحملة إلى كردفان م

ملحق رقم ١٩٧ - من سير .إ. مالت الى الجنرال هكس
(١٥)

القاهرة في ٢ أغسطس سنة ١٨٨٣

أبلغني شريف باشا أنه تلقى من ديوان الجهادية كتاب
استقالتكم ولكنه يظن أنكم قدمتموه قبل أن يصل اليكم نأ القرار
باستدعاء سليمان باشا ولذا لا يرى مسوغا للرد عليكم .
فهل لي أن أخبر سعادته بأنه مصيب في ظنه ؟ وقد أرسلت إلى
الخرطوم بالبرق الأوامر بالتغييرات الجديدة

ملحق رقم ١٩٧ - من الجنرال هكس الى سير .إ. مالت
(١٦)

الخرطوم في ٣ أغسطس سنة ١٨٨٣

اطلعت على البرقية الواردة من الديوان الخديوى إلى حاكم دار
السودان العام، وقد جاء فيها بعد التطق بتعيينه أيضاً قائداً للجيش :
« نود أن يسود الاتحاد والوئام علاقاتكم مع الجنرال هكس باشا

بحيث يكون بمعونه تعالى وببركة هذا التعاون ... الخ ... » .
ومعنى هذا أن أبقى في موقفى الذى كنت فيه قبلا . وإنى لا أظن
أن علاء الدين باشا ينوى إقامة المراقيل فى طريقى . ولكن تجاربى
وخبرتى فى الحملة الاخيرة أرتنى رأى العين أن اتحاشى التورط فى القيام
بحملة أخرى تحت نفس الظروف التى سلفت . أما العامل الدينى فى
التوار فقد اختفى فى هذه الأيام ولا يزال متواريا إلى الآن حتى
صرت أحسب أن ليس هناك أى خطر فى تنصيبى قائدا عاما .
وسأجعل نصب عيني أن انتفع باستمرار بما يسديه الي علاء الدين
باشا من المعونة وبعارفه للبلاد وأهلها . وأمنتى أن يرافق الحملة
على أن أتولى فيها قيادة الأمور الحربية . وإذا تم ذلك لزم أن
أحصل على رتبة أرق من رتبتي الحالية .

ملحق رقم ١٩٧ — من الجنرال هكس الى سير . ا . مالت

(١٨)

الخرطوم فى ١٥ أغسطس سنة ١٨٨٣

أرجو إبلاغ شريف باشا أننى أرسلت كتاب استقالتى قبل

أن أعلم بقرار استدعاء سليمان باشا . أما علاء الدين باشا فرجل من طراز آخر بالكلية م

ملحق ، قم ١٩٧ - . من الجنرال هكس الى سير . ا . مالت

الخرطوم في ١٩ أغسطس سنة ١٨٨٣

تلقى الحاكم العام برقية فخواها أن سمو الخديو عينني قائداً عاماً للقوات هنا . وهذا أفضل فيما اظن . أما من حيث الشعور الديني فلا إخال أن هناك أى خوف من إثارة روح التعصب . فالديريتان اللتان يسودهما أحسن الأمن والنظام وهما دارفور وبحر الغزال حاكم الأولى رجل نمسوى وحاكم الأخرى انكليزي .
وأما علاقتي مع علاء الدين باشا فعلى أحسن ما يرام م



الخلاصة

ومجمل هذا الباب أن السودان كان قبل الثورة المهدية جزءاً متمماً لمصر غير منفصل عنها. ولما قامت هذه الثورة وكان ذلك قبل الاحتلال البريطاني لمصر أصابت في بداية الأمر بعض النجاح، ولكن لم تلبث هذه الحال بعد تعيين عبد القادر حلمي باشا حاكماً عاماً للسودان أن انقلبت وكبح هذا الجندي القدير جراح النافرين تماماً بالقوات المحلية وحدها. ولو كان أمد بال ١٥٠٠٠ جندي التي أمد بها هكس باشا لتفضى على الثورة قضاء محققاً.

وكانت خطة عبد القادر باشا تنحصر في أن يربط هو وجيوشه على النيل الأبيض بعد تخليص المنطقة التي في شرقيه من التوار وتوطيد الأمن في ربوعها، ويدع المهدى وجوعه في مديرية كردفان الصحراوية، ومرور الزمن على انحصارهم فيها خير كفيل للقضاء على المهدى وأتباعه. وهذا ما رآه سلاطين باشا والاكولونيل استوارت الذي درس أحوال السودان جيداً. غير أنه لسوء الحظ أهملت هذه الخطة ولم يعمل بها.

ثم جاء الاحتلال الانكليزي واستدعى عبد القادر باشا من السودان . وهذا تدير غير حكيم ولم تقدم عليه مصر من نفسها ، لأن هذا الضابط أحد أبناءها العاملين وانتصر على الثوار وكلف ساعياً في انتشالها من شدة من أعظم الشدائد التي لاقها في ادوار حياتها . فليس من المعقول أو الجائز أبداً أن تكون مصر أقدمت على استدعائه دون إكراهها على ذلك إكراهاً . وسبب ذلك ليس بخاف ولا يحتاج الى بحث وعناء . فقد وقع الاحتلال الانكليزي وحصر جميع المناصب الخطيرة في قبضة الانكليز . فكان عليه أن يسلم قيادة جيش السودان الى ضابط انكليزي يعاونه في عمله ضابط آخرون انكليز . ولما كان الحماس الديني هو الذي أثار الثورة فقد رؤى من الحكمة أن لا يعين رسمياً قائد نصراني على رأس جيش السودان ، وأن يعين لهذا المنصب اسماً ضابط مسلم ضعيف الارادة حتي يكون الأول القائد الفعلي وتكون كلمته النافذة وأمره المتبع المطاع . ولما كان منصب كهذا لا يقبله بالطبع رجل قوى الشخصية كعبد القادر باشا فقد استدعي وعين مكانه سليمان نيازي باشا وهو رجل طاعن في السن واهن الارادة والعزم . على أن الأمور لم تجر على ما كان يرام ويشتهي حتى بقيادة هذا الشيخ الاسمية . واقتضت

الضرورة أن تدخل المسألة في دور الاضطرار لا الاختيار . وكان لا مفر من تعيين ضابط بريطاني على رأس جيش السودان فأُسند هذا المنصب الى هكس باشا .

فاذا كانت مصلحة مصر كما يقول الانكاي في حاجة الى سيطرة ضباط بريطانيين على هذا الجيش فلم تبد هذه الحاجة قبل احتلالهم لها ؟

هذا ، ومن يتصفح الوثائق الرسمية التي ذكرناها آنفاً نقلا عن كتاب الحكومة البريطانية الازرق يتجلى له الدور الذي لعبه قنصل بريطانيا العام في مصر بصفة غير رسمية محاولا بقوة نفوذه وتدخله جعل يد هكس باشا فيما قل وجل فوق كل يد في السودان أما أن هكس باشا كان صاحب الحكم المطلق فهذا تدل عليه تصرفاته التي بلغت حتى تنصيبه الحكمداريين الذين كانوا رؤسائه في وظائفهم بدون أن ينتظر أوامر الحكومة المركزية . وأما وقوع المسؤولية عليه في حملته المشثومة فذلك ثابت من البرقية التي أرسلها سير . ١٠ . مالت الى إدل جرافيل (الكتاب الازرق الانكاي عن مصر عام ١٨٨٤ ج ١٢) حيث يقول فيها سير . ١٠ . مالت :

« وكان مرادي أن يعلم أنه (أي هكس باشا) مطلق اليد

حر التصرف لا مسيطر عليه في الطريق التي يختار أن يسلكها، وأنه تقع على عاتقه وحده تبعة أعماله من أولها الى آخرها. ولو أنه أشار على الحكومة المصرية بعد تنصيبه قائداً عاماً بضرورة العدول عن حملة الأبيض فيقيني أنها كانت تنصت لرأيه وتعمل به .

ومن الثابت أيضاً أن هكس باشا كان معترفاً بأن القوة التي كانت تحت إمرته فيها حد الكفاية كما يتضح ذلك من البرقية التي أرسلها الى الجنرال بيكر من الخرطوم في ١٨ يونيه سنة ١٨٨٣ (راجع الكتاب الأزرق الانكيزى عن مصر عام ١٨٨٣ ج ٢٢ ، الملحق رقم ١ للبرقية رقم ٥٠) . فقد اعترف فيها بأنه مستعد للقيام بالحملة بالقوة التي لديه وبأنه لا يرى احتمالاً لوقوع أية نكبة . ولو كان من جهة أخرى معارضاً في إرسال تلك الحملة لكان بلا ريب قدم استقالته لا سيما انه فعل ذلك عند ما أراد الحصول على القيادة العليا .

نعم إن هكس باشا وضباطه البريطانيين كانت لهم دراية بمهنتهم العسكرية لكنهم كانوا مجهولون احوال البلاد وطبيعة أرضها جهلاً تاماً . وقد ساق الجنرال هكس باشا جيشه في فيافي كردفان مخالفاً بذلك الآراء السديدة التي أبدأها الرجال المارفون باحوال تلك الجهات مثل عبد القادر باشا والكونولونيل استوارت فأهلك جيشه وهلك هو معه .

وقد وصف سير ريجنالد ونجحت وهو الجنرال الأ. كثر دراية
بمشؤون السودان حملة كرددان بأنها « ضرب من الجنون » .
سبحان الله!! ومن المستول عن عواقب هذا الضرب من الجنون
أمصر التي أكرهت على اتباع مشورة أمليت عليها ، أم الاكابر
الذين أملوا عليها هذه المشورة ؟ !

فيتضح جلياً مما تقدم أن قنصل بريطانيا العام كان يضبط على
الحكومة المصرية وهذا يفيد مصادقة الحكومة البريطانية على
هذه الحملة المشثومة وإلا كانت أشارت بقبول استقالة هكس باشا .
ومن هذا السلك يبدو تورط الحكومة البريطانية في سياسة متناقضة
نقد كانت من البداية الى النهاية تنصل من تبعة الأعمال الحربية
في السودان مع أنها كانت في الوقت ذاته موافقة بطريق غير
مباشر على حملة كرددان .



(٣)

تصريح إرل جرانفيل

من الواضح البين أن تصريح إرل جرانفيل الذائع الشهرة قد جاء بعد نكبة هكس باشا . وهاك نصه الذى عربناه من الكتاب الأزرق الانكايزى عن مصر عام ١٨٨٤ ج ١ ص ١٧٦ :-

رقم ٢١٠ - من إرل جرانفيل الى سير . ا . بارنج

وزارة الخارجية فى ٤ يناير سنة ١٨٨٤

ميدى

لقد ذكرتم فى برقيتكم المؤرخة فى ٢٢ من الشهر الماضى أنه فى حالة تشبث حكومة صاحبة الجلالة الملكة بطلب إخلاء السودان ، لا تقبل حكومة الخديو حسب رأيكم تنفيذ هذه السياسة .
وأكد لا أرى حاجة الى الإقضاء اليكم بأنه من الضرورى فى

المسائل الخطيرة التي تستهدف فيها إدارة مصر وسلامتها للخطر ،
أن تتأكد حكومة صاحبة الجلالة الملكة طول مدة احتلال الجنود
الانكليزية للبلاد احتلالاً وقتياً من وجوب اتباع نصائحها التي ترى
من واجبها بعد مراعاة آراء الحكومة المصرية مراعاة تامة أن
تتقدم بإسداها الى الخديو .

ويتعين أن يكون الوزراء المصريون والمديرون على بينة من
أن التبعية الملقاة الآن على عاتق إنجلترا تضطر حكومة صاحبة
الجلالة الملكة أن تصر على اتباع السياسة التي تراها . ومن
الضرورى أن يتخلى عن منصبه كل من لا يسير وفقاً لهذه السياسة
من أولئك الوزراء والمديرين .

وإن حكومة جلالة الملكة لوائية من أنه إذا اقتضت
الضرورة استبدال أحد الوزراء فهناك من المصريين سواء الذين شغلوا
منهم منصب الوزير والذين شغلوا مناصب أقل درجة من هم على استعداد
لتنفيذ الأوامر التي قد يصدرها اليهم الخديو بناء على نصائح حكومة
جلالة الملكة .

ويمكنكم في كل ما تريدون توجيهه من التبليغات لتنفيذ ما سبق

من الآراء أن تتمسكوا على مؤازرة حكومة جلالة الملكة لكم
المؤازرة كلها .

وانى لكم . . . الخ . . .

الامضاء

جرا قيل

* * *

وهذا التصريح مع كونه قد صدر بعد نكبة هكس باشا
يرهن بكل جلاء من نص عباراته على أن المبادئ المبينة فيه ،
وهي أن الحكومة البريطانية قد أخذت على عاتقها مسئولية كل
مايجرى في مصر ، وأن كل أمر يصدر عنها في شكل نصيحة يكون
واجب الاتباع ، قد أفضت بطريقة واضحة جلية الى وضع مصر
تحت الوصاية البريطانية . وذلك ليس من تاريخ هذا التصريح فقط
بل من الوقت الذى حدث فيه الاحتلال البريطانى . ومن ثم
فمسئوليتها منذ هذا التاريخ عن كل ما حدث في البلاد من خير أو
شر ك مسئولية الوصى نحو القاصر الموضوع تحت وصايته حالا بحال .
فسواء أكان هذا التصريح صدر قبل نكبة هكس المشنومة أم
بعدها فتلك نقطة لا أهمية لها مطلقاً مادامت هذه المبادئ كانت

معمولاً بها في الخلفه . والحكومة البريطانية تبقى مسئوليتها كما كانت عن تعيين هكس باشا وعن ضياع السودان .

وهاك تصريحاً آخر صرح به عضو آخر من أعضاء الوزارة البريطانية في ذلك الوقت وهو اللورد هارنجتون Lord Hartington وزير الحرية . وهذا التصريح يؤيد تصريح اللورد جرانفيل في نفس هذا الموضوع تأييداً تاماً ، وقد أذاعته شركة روتر في برقية منها بعد ظهور التصريح الأول بوقت قصير : —

لندن في ١١ مارس سنة ١٨٨٤ .

« أفاض لورد هارنجتون بصفة خاصة في غضون تصريحه الأخير عن موضوع السودان في بيان أهمية الاحتفاظ بموانئ البحر الأحمر منعاً لاحتلالها بأية دولة أخرى . ثم قال الوزير عقب ذلك : إن حكومة صاحبة الجلالة الملكة تظل في مصر الى أن تقوم في البلاد حكومة على أسس راسخة وأركان ثابتة ، وانها تقبل المسئولية في المسائل الرئيسية في السياسة المصرية مدة الاحتلال » . ١ هـ

وهذا التصريح لا يؤيد فقط تصريح إدل جرانفيل بل يعزز المبدأ المقرر فيه ، ويتثبت بصورة جلية أن الحكومة البريطانية أخذت على عاتقها مسئولية المسائل الأساسية في السياسة المصرية .

طول مدة الاحتلال أى من أوله وليس بعد نكبة هكش باشا فقط .
وبما أن تقرير قبول هذه المسئولية قد حدث بمناسبة أسئلة
توجهت بصدد السودان فيترتب على ذلك أن يكون السودان داخلا
ضمن المسائل الأساسية في السياسة المصرية التى تكفلت إنجلترا أن
تتحمل مسئوليتها والتي تشمل حتما ضياع السودان .

وطول المدة التى أبدت فيها الحكومة المصرية تساهلا وامتنالا
للأخذ بمشورات إنجلترا أو بمباراة صحيحة بأوامرها غير الرسمية ،
لم تكن هناك حاجة لبدء هذا التصريح بهذه الطريقة المكشوفة . وعمل
كهذا لا يتعم صدره إلا عند اشتداد المعارضة كما حدث فى الحالة التى أفضت
الى استقالة شريف باشا بسبب رفضه التخلي عن السودان .

ونظن أن الحكومة الانكليزية كانت تفضل بكل تأكيد أن
لا تحملها الظروف الى ابداء هذا التصريح بل كانت تؤثر أن تقف
عند حد الطريقة الهينة اللينة التى اتبعها وهى بقاء مصر مصغية
بسهولة الى مشوراتها . فهذا كان يسخر لها الوسيلة للأفلات من
المسئولية واجتنابها كما حدث فى الحالة التى تشغل الآن بالنا وذلك
بإدعائها أن ليس لها يد فى المسألة وأنها كانت تعطي نصائح فقط
ولكنها اضطرت تجاه المعارضة الشديدة أن تكشف عن نياتها
لتقصى الوزراء الذين أظهروا عناداً .

وهذه الحالة ما زالت قائمة الى الآن رغم استقلال مصر المزيف
الذى منح لها بموجب تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ . وهذا شيء ثابت
من نصوص التصريح ذاته . واليك هذا التصريح نقلا عن جريدة
الوقائع المصرية العدد ٢٠ بتاريخ يوم الثلاثاء ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ،
المجلد الأول ، وقد نشر نصه الانكليزى في الكتاب الازرق
عن مصر عام ١٩٢٢ ج ١ :-

تصريح لمصر

« بما أن حكومة جلالة الملك عملا بنواياها التى جاهرت بها
ترغب فى الحال فى الاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة ، وبما
أن للعلاقات بين حكومة جلالة الملك وبين مصر أهمية جوهرية
للامبراطورية البريطانية ،

فبموجب هذا تعلن المبادئ الآتية :

١ - انتهت الحماية البريطانية على مصر وتكون مصر دولة
مستقلة ذات سيادة .

٢ - حالما تصدر حكومة عظمة السلطان قانون تضمينات
(اقرار الاجراءات التى اتخذت باسم السلطة العسكرية) نافذ الفعل

على جميع ساكنى مصر تلغى الأحكام العرفية التى أعلنت في
٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ .

٣ - الى أن يحين الوقت الذى يتسنى فيه إبرام اتفاقات بين
حكومة جلالة الملك وبين الحكومة المصرية فيما يتعلق بالأمور
الآتية بيانها وذلك بمفاوضات ودية غير مقيدة بين الفريقين تحتفظ
حكومة جلالة الملك بصورة مطلقة بتولى هذه الأمور وهى :

١ - تأمين مواصلات الامبراطورية البريطانية في مصر .

ب - الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تدخل أجنبي بالذات
أو بالواسطة .

ج - حماية المصالح الأجنبية في مصر وحماية الأقليات .

د - السودان .

وحتى تبرم هذه الاتفاقات تبقى الحالة فيما يتعلق بهذه الأمور
على ما هى عليه الآن « . ١٥

ويؤيد أيضاً الاحتفاظ بهذه الحالة ، للنشور العمومى الذى أرسلته
حكومة صاحب الجلالة البريطانية الى جميع سفرائها ، وهما هو
مغرب نصه الانكليزى المنشور في الكتاب الأزرق عام

وزارة الخارجية في ١٥ مارس سنة ١٩٢٢

سيدى

لقد قررت حكومة صاحب الجلالة البريطانية بموافقة مجلس العموم انتهاء الحماية التى فرضت على مصر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ والاعتراف بها كدولة مستقلة ذات سيادة . وعند اعلان هذا القرار للحكومة التى أتم معتمدون لديها يجب أن تبلغوها ما يأتى : —
لما أضحي سلم مصر ورفاهيتها مهتداً بسبب تدخل تركيا حليفة دول الوسط فى الحرب الكبرى فى شهر ديسمبر سنة ١٩١٤ ، وضعت حكومة جلالة الملك البريطانية حداً لسيادة تركيا على مصر ، وأخذت هذا البلد تحت حمايتها وصرحت بأنه أمسى فى كنفها .

ولقد تغيرت الأحوال الآن وخرجت مصر من الحرب رافهة سليمة فقررت حكومة صاحب الجلالة بعد إمعان كبير وطبقاً لسياستها التقليدية أن تضع حداً لحمايتها بتصريح اعترفت فيه بمصر كدولة مستقلة ذات سيادة . وذلك مع الاحتفاظ ببعض المسائل المرتبطة بمصالح الامبراطورية البريطانية والتزاماتها ارتباطاً وثيقاً . أما هذه المسائل فستسوى باتفاقيات قادمة بين مصر والامبراطورية . ومن

الآن الى أن يتم عقد هذه الاتفاقيات تظل هذه المسائل باقية على حالتها الراهنة بدون تغيير .

وللحكومة المصرية الحق في أن تؤسس وزارة للخارجية وتمهد بهذه الكيفية السبيل لتمثيل مصر السياسى والقنصلى فى الخارج .

ولا تتولى بريطانيا العظمى فى المستقبل حماية المصريين فى الخارج اللهم إلا إذا رغبت الحكومة المصرية منح هذه الحماية والى ان يتم تمثيل مصر فى البلد الذى ترى لها فيه مصلحة .

وانتهاء الحماية البريطانية على مصر لا يستوجب مع ذلك أى تغيير فى الحالة الراهنة فيما يختص بالمركز الذى تشغله الدول الأخرى فى مصر .

إن خير مصر وسلامتها ضروريان لسلام الامبراطورية البريطانية وأمانها وهى من أجل ذلك تعتبر من مصلحتها الجوهرية أن تحافظ على العلاقات الخاصة التى بينها وبين مصر المعترف بها من الدول الأخرى منذ زمن طويل . وهذه العلاقات الخاصة التى ترى بريطانيا أنها مصلحة حيوية لها محددة فى التصريح المعترف فيه بمصر كدولة مستقلة ذات سيادة .

ولقد أقرت حكومة صاحب الجلالة هذه العلائق كسألة

مربطة بها حقوق الامبراطورية البريطانية ومصالحها ارتباطاً حيويًا
وثيقاً وهي لا تسمح لأية دولة أن تفتح بابها أو المناقشة فيها .
وترى بناء على هذا المبدأ أن كل محاولة من جانب أى دولة يقصد
بها التدخل فى شؤون مصر تعد عملاً عدائياً .

ومستعبر كل تعد على أرض مصر عملاً يجب مقابلته وصده
بكل الوسائل التى لديها .

وانى لكم . . . الخ . . .

الامضاء

كرزن أف كدلستون



الخلاصة

ومما تقدم ذكره من الوثائق في هذا الباب يتبين بوضوح وجلاء أن الحكومة البريطانية وضعت مصر تحت وصايتها منذ اليوم الأول لاحتلالها بالجنود البريطانية وصارت مصر أملاً بمنزلة القاصر أمام الوصي واستمرت هذه الحال في هذا المجرى الى اليوم .

واذا سأل سائل : هل مصر تستحق ذلك أو لا ؟ فالجواب على ذلك أن هذه مسألة أخرى ليست لها علاقة ما بالحالة التي نعالجها والشئ الوحيد الذي يجب أن نثبتته من هذه الحالة هو أنه لما كانت مصر قد وضعتها انكائراً حيالها في مركز القاصر المحجور عليه فكل اتفاقية تعقد بينهما تكون لاغية ولا قيمة لها مطلقاً ، كما هو الحال في أى اتفاقية من هذا النوع بين وصي وقاصر موضوع تحت وصايته سواء بسواء وللأسباب عينها التي تبطل مثل هذه الاتفاقية لأنها تمنع الأول فوائد تلحق اضراراً بالأخير .

وبناء على ذلك تكون اتفاقية السودان التي عقدت بين مصر وانجلترا في ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ باطلة ولا قيمة لها للأسباب التي ذكرناها .

(٤)

استعادة السودان

أطلق الانكليز على استعادة السودان اسم الفتح لحاجة في ذات أنفسهم ، وذلك كما يقول الفرنسيون « لاستكمال مستندات الدعوى » .
وغرضهم من ذلك أن يتخذوا من هذه التسمية متكأً يستندون عليه لاغتصاب ما ليس حقاً لهم . ولكن بما أن السودان ما برح جزءاً لا يتجزأ من مصر التي انجلت عنه بسبب ضعفهم عليها لكي تخليه فان اطلاق اسم الفتح على استعادته هو كما يقول أيضاً الفرنسيون « اذا كانت العلة غير موجودة فكيف يكون المعلول موجوداً » ، أى ليس فى الحقيقة ما يبرر هذه التسمية . ولهذا يكون قولنا « استعادة السودان » هو الصواب ، ويكون لفظ « فتح السودان » فى غير محله لأن اللفظ الأول ينطبق على معنى ما حصل .

ولقد تكفلت الدوائر الرسمية باعداد حملة لاستعادة السودان بقصد إقاز كسلا ونجدة الايطاليين المحتلين لها من التضييق الذى شده

عليهم الدراويش. أما السبب الحقيقي فقد كان ذلك الخبر الذي وصل في ذلك الحين الى علم الحكومة البريطانية وهو أن حملة مارشان Marchand Expedition قد تحركت ووجهتها النيل كي تحتل إحدى النقاط الواقعة عليه . ولولا هذا السبب ما قام أولو الأمر بهذه الحملة . ويغلب على ظننا أن الحكومة البريطانية التي استولت على أوغندة والقسم الجنوبي من مديرية خط الاستواء المصرية كانت تروم الانتظار ثم تفتح السودان من الجنوب بالتدريج وبذلك تضع مصر أمام أمر واقع وتحفظ بهذه البلاد على أنها كانت قطراً مهجوراً حازته بحق الفتح .

وهذا القول هو عين ما كانت تحتج به الحكومة الفرنسية على الحكومة البريطانية بعد احتلال فاشودة .

وعلاوة على ذلك فإن الحكومة البريطانية قد نظمت حملة في أوغندة بقيادة الميجر مكدونالد Major Macdonald كي تتقدم من الجنوب وتعجل في السير حتى تسبق حملة مارشان وتصل قبلها الى فاشودة . ولكن منعها عن انجاز مهمتها هذه تمرد الجنود السودانيون الذين كانوا يكونون جزءاً من هذه الحملة ولو كانت عسكريت في فاشودة قبل احتلال الفرنسيين لها لكانت الحكومة البريطانية وضعت يدها يقينا على جميع الأراضي الواقعة من الجنوب

والتي تنتهي شمالا بفاشودة واعتبرتها كقطر ظفرت به وأحرزته بحق الفتح ، ولكن السودان الانجليزى المصرى وقف عند نقطة فاشودة .

ولقد أرغمت الظروف الحكومة البريطانية على القيام بالملتين المذكورتين من الشمال ومن الجنوب فكانت فى كتيهما مدفوعة الى العمل لا عن رضاء ولا عن اختيار.

ويؤيدنا فى هذا رأى ما جاء فى المادة الأولى من متن الاتفاقية الانكليزية المصرية المعقودة بتاريخ ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ ، وهذا نص المادة الأولى منها : —

المادة الاولى

تطلق لفظة السودان على جميع الأراضى الواقعة الى جنوبى الدرجة الثانية والعشرين من خطوط العرض وهى :
أولا — الأراضى التى لم تحملها قط الجنود المصرية منذ سنة ١٨٨٢ أو

ثانياً — الأراضى التى كانت تحت إدارة الحكومة المصرية قبل ثورة السودان الأخيرة وفقدت منها وقتياً ثم افتتحتها الآن حكومة جلالة الملكة والحكومة المصرية بالاتحاد أو

ثالثاً - الأراضي التي قد تفتتحها بالاتحاد الحكومتان المذكورتان من الآن فصاعداً .

وبناء على نص هذه المادة تكون الأراضي السودانية الداخلة تحت شروط الاتفاقية الانكليزية المصرية، محصورة في الحالات الثلاث المتقدمة؛ إلا أن هناك حالة رابعة، وهي الأمم، لم تدخل في نطاق هذه الاتفاقية. تلك هي الأراضي المحتلة بالجنود البريطانية وحدها، والتي كانت تابعة لنا مثل القسم الجنوبي من مديرية خط الاستواء القديمة، ومنطقة البحيرات العظمى، التي في النية بناء خزانات ضخمة عليها لخزن المياه.

وقد أهملت الحكومة الانكليزية ذكر هذه الحالة عن قصد حتى تستطيع فيما بعد أن تقول كما تجاهر الآن، إن هذه الأراضي أراضى بريطانية فستبقيها في قبضة يدها. وقد قبل وزراؤنا في ذلك الوقت هذه الحال بوداعة وبدون أى اعتراض منهم. وفي اعتقادنا أنهم ما فعلوا ذلك إلا عن بساطة أو عن رغبة شديدة في البقاء في مناصبهم.

ولقد اعترف جميع الساسة البريطانيين في كل الأوقات السالفة بحقوق مصر الكاملة في السودان الى يوم ١٩ يناير سنة ١٨٩٩، وهو تاريخ عقد الاشتراك بحق الفتح بين مصر وانجلترا. وهالك بعض شذرات من أم أقوالهم في هذا الصدد : -

جاء في الجزء الثاني من الكتاب الأزرق عن مصر لعام ١٨٩٨ م .
في المراسلات المتبادلة مع الحكومة الفرنسية حول وادى النيل
الأعلى ، رسالة مرقومة بالرقم (١٠) ، أرسلها سير . إ . مونسن
Sir E. Monson من باريس في ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٩٨ الى مركز سلسبرى
Marquis of Salisbury . ونحن تقتطف لك منها ما يأتي :-

« إن حكومة صاحبة الجلالة الملكة لا تسلم بتاتا في بقاءه -
أى في بقاء مارشان - هناك - أى في فاشودة - ولا توافق على
التخلي عن حق مصر باستعادة جميع البلاد التي كانت خاضعة مؤخراً
لحكم الخليفة ، والتي كانت قبل ذلك جزءاً من أراضيها » . اهـ

وجاء في الصفحة رقم (٩) من المراسلات السابقة ، رسالة
مرقومة بالرقم (١٣) ، أرسلها مستر . رد Mr. Rodd من القاهرة
في ٢٥ سبتمبر سنة ١٨٩٨ الى مركز سلسبرى . ونحن تقتطف لك
منها فيما يلي فقرة من برقية أرسلها السردار سير هربرت كيتشنر
Sirdar Sir Herbert Kitchener الى مستر . رد المذكور :-

« لقد احتججت بكل ما أوتيت من قوة على احتلال مارشان
وفرقته لفاشودة وعلى رفعه العلم الفرنسي على أملاك سمو الخديو .
فقال مارشان رداً على احتجاجي إنه تلقى أوامر مشددة باحتلال هذا

البلد ورفع العلم الفرنسى فوق مباني الحكومة المصرية في فاشودة .
ثم أضاف الى ذلك - أنه لا يمكن أن يرد عن هذه الناحية إلا
بعد أن تأتيه أوامر حكومته التى يتوقع عدم تأخرها .

فسألته عندئذ إذا كان مستعداً أن يقاوم رفع العلم المصرى فوق
فاشودة ما دام من المسلم به أن القوة التى ترافقنى أكبر من قوته .
فتردد برهة ثم أجاب بأنه لا يستطيع المقاومة . ووقتئذ رفع العلم
المصرى على مسافة ٥٠٠ ياردة تقريباً جنوب العلم الفرنسى فوق
برج خرب ضمن الاستحكامات المصرية القديمة يشرف على الطريق
الوحيد الموصول الى داخلية البلاد من مركز الفرنسيين » ١٠ هـ

وجاء أيضاً في المراسلات الآتية بالصفحة رقم ١١ ضمن رسالة
مرفوعة بالرقم ١٩ أرسلها سير . إ . مونسن من باريس في ٢٧ سبتمبر
سنة ١٨٩٨ الى مركز سلسبرى :-

« لقد أوضحت له - أى لوزير خارجية فرنسا - أن برقية
سيادتكم المؤرخة في ١٩ الجارى والتي أبلغتها اليه في حينها ، يستفاد
منها أن حكومة جلالة الملكة تعتبر حقوق مصر في فاشودة لا تشمل
أية مناقشة » ١١ هـ

وجاء في هذه المراسلات بالصفحة رقم ١٨ ضمن الرسالة رقم ٣ ،

العبارة الآتية ، وهي مقتبسة من خطبة ألقاها سير إ. غراي Sir E. Grey في مجلس النواب البريطاني بتاريخ ٢٨ مارس ١٨٩٥ :-
« وهناك غير ذلك مسألة مطالب مصر . فوقف إنجلترا أمام مصر موقف خاص يشبه موقف أمين أو من على وديعة . وهذا فيما يختص بحفظ مصالحها . وهذه المطالب لم تؤيدها نحن فقط بل أيدتها أخيراً حكومة فرنسا كذلك » . ١ هـ

وجاء أيضاً في هذه المراسلات بالصفحة رقم ١٨ ضمن الرسالة رقم ٤ التي أرسلها إرل كمبرلي Earl of Kimberly في أول إبريل سنة ١٨٩٥ الى مركيز دوفرين Marquis of Dufferin بوزارة الخارجية البريطانية :-

« واني أنهه أيضاً - أي بارون كورسيل Baron de Courcel السفير الفرنسي الى أننا صرحنا بكيفية جلية بعدم جهلنا مطالب مصر ، وأكدنا للحكومة الفرنسية أنه اذا استطاعت مصر ان تستعيد أراضي السودان التي كانت قبلاً تحت سيطرتها فنحن نعتزف بحق ملكيتها لهذه الأراضي » . ١ هـ

ونضيف فوق ما ذكر من أقوال الساسة البريطانيين واعتراقاتهم بحقوق مصر في السودان ، الفقرة الآتية ، وقد وردت في المكاتبة

رقم ١ التى أرسلها مركز سلسبرى في ٦ أكتوبر سنة ١٨٩٨ الى سير. إ. مونسن بوزارة الخارجية البريطانية ونشرت في الكتاب الازرق لعام ١٨٩٨ ج ٣ :-

« جوابا على ملاحظات سعاده - أى السفير الفرنسى - قد أعدت على مسامعه الأدلة التى استشهد بها الجانب البريطانى في هذه المسألة، تلك الأدلة التى كانت معروفة قبل الآن. فأبنت له ان حقوق مصر على ضفاف النيل قد صيرها فوز المهدي في القتال في حكم المنسوخة بلا شك ؛ ولكن مها كانت قيمة هذه الحقوق التى سلبت من مصر فأنها قد أعيدت الى يد الفاتح. والآن ما هو القسم الذى تبقى منها لمصر ، والقسم الذى انتقل الى المهدي والخليفة ؟ لعمرى تلك مسألة لا يمكن حلها إلا في ميدان القتال بلا ريب ؛ ولكن هذا النزاع لايسوغ لجانب ثالث أن يتدخل ويدعى تملك الارض موضوع النزاع بحجة أنه قد صار التخل عنها ». ١. هـ

* * *

ونعلق على ما قاله مركز سلسبرى في هذه العبارة فنقول إن الجانب الثالث الذى يلوح سعاده به هو بالطبع حكومة فرنسا ؛ ولكن ألم يكن الاجدر به أن يطبق على نفسه هذا المبدأ الذى أراد تطبيقه

على فرنسا ؟ إنه لو فعل ذلك لكان قدم مثلاً غاية في الاستقامة
والنزاهة اللتين ضرب بهما عرض الحائط حين فرض على مصر قبول
اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ الانكازية المصرية المتعلقة بالسودان .

ويقول أيضاً مساعده في العبارة السالفة إن حقوق مصر التي
سلبت منها قد أعيدت الى يد الفاتح . فالتقصود بالفاتح هنا هو بالطبع
مصر وحدها ، إذ لو كان المقصود منه مصر وإنجلترا معاً لكان استعمال
ما يدل على التثنية لا الافراد ، وسيؤيد هذا المعنى الوثائق المنشورة بعد .
وهناك اعتراض آخر على أقوال مساعده الآفة ، ذلك أنه
يقول إن النزاع القائم بين مصر والمهدى في السودان لا يسوغ
لجانب ثالث أن يتدخل ويدعى تملك الأرض موضوع النزاع بحجة
أنه قد صار التخلي عنها . فاذا كان سعادة مركز سلسبرى لا يرى
ما يسوغ هذا الأمر لهذا الجانب الثالث فكيف استساعته إنجلترا
لنفسها وأجازت أن تدخل في اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ م كأنها
صاحبة حق في السودان كفاتح له ؟ ! وألا يكون في هذا ما يهمل
جميع تصريحاتها ؟

وفضلاً عن ذلك ففي التقرير الذى رفعه السير . هـ . كيتشنر

Sir H. Kitchner الى لورد كرومر بتاريخ ٢١ سبتمبر سنة ١٨٩٨ م

ما يأتى (الكتاب الأزرق — رسالة رقم ٢ ملحق الرسائل رقم ١ ،
ص ٤ من مستر رد الى مركز سلسبرى) :-

« لقد وافقت نهائياً على اختيار برج خرب واقع جنوب حصون
فاشودة القديمة على بعد نحو ٥٠٠ ياردة من المكان المرفوع
فوقه العلم الفرنسى ، ويشرف على الطريق الوحيد الموصل من
فاشودة الى داخلية البلاد ، إذ يكتنف المديرية القديمة من جهتيها
الشمالية والغربية مستنقعات عميقة يتعذر اجتيازها . وقد رفعنا العلم
المصرى فوق هذا البرج في الساعة الواحدة بعد الظهر بحضور
الجنود البريطانية والمصرية ، وحينما العلم بإطلاق ٢١ مدفعاً » . ١٨
وسبب تكرارنا لهذه الفقرة مع أنه سبق ذكرها فى الرسالة
السابقة هو أن نبين أن العلم المصرى الذى نصب أمام مواقع الفرنسيين
فى فاشودة حितه الجنود البريطانية التى اشتركت فى الحملة .

وهذه الحقيقة لم تذكر فى الرسالة السابقة وهى دليل قاطع لأمرية
فيه يثبت بلا خفاء أن استعادة السودان أو فتحه كما تقول العبارة
الانكليزية بدى وتم باسم مصر وحدها ومن أجلها .

وفى الوثائق الآتية ما يؤيد ذلك تأييداً تاماً (الكتاب الأزرق
عام ١٨٩٨ ج ٣ رسالة رقم ٤ الملحق ١ و ٢ و ٣ - من ص ٩ الى ص ١٢) :-

من لورد كرومر الى مريكينز سلسبرى

(ورد في ١٧ اكتوبر)

القاهرة في ١٠ اكتوبر سنة ١٨٩٨

مولاي

اتشرف أن أرسل الى سيادتكم مع هذا نسخة من كتاب
تلقيته من ناظر الخارجية المصرية بطرس غالى باشا ومعه نسخة
من تقرير السردار الى قائمقام خديو مصطفى فهمي باشا عما قام به
من الأعمال في الجهات الواقعة في جنوب أم درمان ، ونسخة أخرى
من كتاب قائمقام خديو الى السردار يوافقه فيه بحمية على هذه الاجراءات
وقد طلب بطرس باشا غالى معاضدة حكومة صاحبة الجلالة الملكة
في المفاوضات الدائرة الآن مع الحكومة الفرنسية حتى يكون
حق مصر مضمونا في ملكية هذه الاراضى التى تحلت عنها اثناء
ثورة المهدي تحت ضغط القوة القاهرة ويسجل سعاداته بالقول الصريح
أن مصر لم تتخل قط عن حقوق ملكيتها لهذه الاراضى .

وانى ... الخ ... م

الامضاء

كرومر

ملحق ١ لرقم ٤ — من الميجر جنرال سير هربرت كيتشنر
الى مصطفى فهمى باشا

القاهرة فى ٦ اكتوبر سنة ١٨٩٨

حضرة صاحب العطفة

أتشرف بأخبار عطوفتكم أنه بعد هزيمة الدراويش فى أم درمان
أبحرت فى أسطول صغير من المدفيعات صاعداً فى النيل الأبيض
كي أوطد سلطة صاحب السمو الخديو فى مديريات السودان القديمة
ومحافظاته . ولدى وصولى الى فاشودة وجدت حملة صغيرة بقيادة
القومندان مارشان والعلم الفرنسى مرفوعا فوق دار المديرية القديمة ،
فطلبت منه أن ينزل علمه فوراً . وعرضت عليه أن أضع تحت
تصرفه مدفعية لتوصل حملته الى القاهرة . فلما رفض احتججت شفويّاً
على تعديه على الاراضى المصرية ، ثم وجهت اليه فيما بعد
احتجاجا كتابياً .

وحيث ان مسيو مارشان رفض أن ينسحب إلا بأمر من
حكومته فقد رفعت العلم المصرى فوق الحصون القديمة بالاحتفال
المألوف فى مثل هذه الحالة ، وتركت هناك حامية كافية

لمقابلة أى طارىء .

وقد وليت جاكسون بك Jackson Bey مديراً لمديرية فاشودة القديمة .

وتفضلوا . . . الخ . . .

الامضاء

هربرت كتشنر

ملحق ٢ لرقم ٤ — من مصطفى فهمى باشا

الى الميجر جنرال سير . ه . كتشنر

القاهرة فى ٩ اكتوبر سنة ١٨٩٨

عزيزى السردار

علمت بمزيد الارتياح من تبليغكم المؤرخ فى ٦ اكتوبر أنه
بعد الانتصار الباهر الذى أحرزتموه فى أم درمان قد توجهتم الى
فاشودة ورفعتم العلم المصرى هناك . فمع موافقة الحكومة على هذه
الأعمال موافقة تامة شاملة وعلى تعيينكم جاكسون بك مديراً لفاشودة ،
توجه لكم جزيل الشكر لأنكم وقد عرفتم بنقاب فكركم مصالح
مصر وما بذلته فى الماضى من التضحيات فى سبيل سيادتها على
وادي النيل ، لم تدعوا أى وقت يمضى بعد اندحار الدراويش دون

أن تنهزوه لتعيدوا الى مصر المديرىات التى تحفظ لها كيانها والى
لم ترتد عنها إلا وقتياً بسبب المركز المشئوم الذى كانت فيه . وبهذا
قد اكتسبتم غفراً جديداً تعترف لكم به مصر .

ومع تكرار شكرنا أرجو أن تتقبلوا ... الخ ...
الامضاء

مصطفى فهدى

ملحق ٣ لرقم ٤ - من بطرس باشا غالى الى لورد كرومر

القاهرة فى ٩ اكتوبر سنة ١٨٩٨

عزيزى اللورد

إن سعادة السردار قد أنبأ عطوفة مصطفى فهدى باشا بأنه لما
صعد الى فاشودة لى يعيد سلطة سمو الخديو الى محافظات ومديرىات
السودان القديمة وجد هناك حملة فرنسية ، فطلب منها أن تغادر
المكان . فلما لم يقبل طلبه احتج على استباحة حى الأراضى المصرىة شفويا
فى أول الأمر ثم كتابة بعد ذلك . وقد رفع العلم المصرى وعين مديراً .
ان حكومة الجناب العالى كما هو معروف لسيادتكم لم تفعل قط عن
استعادة مديرىات السودان التى هى المصدر الفعلى لحياة مصر ولم

تنسحب منها إلا لأرؤف قاهرة . ففتح الخرطوم لا يكون له
مزنة إلا إذا كان وادى النيل الذى ضمت مصر في سبيله توضيحات
جدة يرجع برمته الى حوزتها .

ولما كنا عالمين بأن فاشودة الآن هى موضوع محادثات بين
بريطانيا العظمى وفرنسا فقد كلفتنى الحكومة المصرية أن أرجو
سيادتكم السعي بما لكم من النفوذ لدى لورد سلسبرى ليعاون مصر
على الاعتراف بحقوقها التى لا نزاع فيها حتى يتم لها استرداد جميع
المديريات التى كانت مستولية عليها قبل قيام المهدي بنورته .

وانى إذ أرسل الى سيادتكم مع هذا نسخة من رسالة سعادة السردار
وأخرى من إجابة عطوفة مصطفى فهمي باشا ، انتهز ... الخ ...

الامضاء

بطرس غالى



الخلاصة

بالتأمل في الوثائق السالفة يتبين أن الساسة البريطانيين كانوا معترفين ومسلمين بكامل حقوق مصر في السودان قبل وبعد استعادته . وإن رفع العلم المصرى فوق فاشودة على مرأى من مارشان وفرقته وتحية الجنود البريطانية المرافقة للسردار هربرت كتشتر لهذا العلم ، هذا وحده حجة دامغة بيد مصر على الاعتراف والتسليم بحقوقها في هذا الاقليم . وإن أمر استعادته أو فتحه على ما يسميه الانكايز إنما شرع فيه أيضاً وتم من أجل مصر فقط لا سيما أن هذا حدث كله بعد واقعة كبرى النهائية التى كانت الفصل الأخير في رواية سقوط حكم الدراويش وعودة السودان الى مصر .

ثم إن المراسلات التى تبادلها الوزيران المصريان مع معتمد بريطانيا العام في مصر لها أهمية خاصة من حيث حفظ حقوق مصر إذ لم يكن فى استطاعة وزير مصرى أن يقدم على مثل هذه الكتابة لو لم يوعز اليه من المعتمد البريطانى بها . وهنا أيضاً أمر آخر

جدير بالاعتبار وهو أن المعتمد البريطاني تسلم الكتاين ولم يبد منه أى امتعاض أو احتجاج ، ثم بلغ فخواهما الى حكومته .
فهذا المسلك فيه ما فيه من اعتراف صريح بحقوق مصر ومطالبها . وهى تنحصر فى أن السودان جزء متم لمصر غير قابل للانفصال عنها .



(٥)

اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩

بين

مصر وانجلترا

ندون فيما يلي نص اتفاقية السودان التي عقدت بين مصر
وانجلترا في ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ م ، وها هو تقلا عن جريدة
الوقائع المصرية ، العدد الخاص الصادر في يوم الخميس ٧ رمضان سنة
١٣١٦ هـ - ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ م ، القسم الرسمي :-

وفـاق

بين حكومة جلالة ملكة الانكليز وحكومة الجناب العالي

خديو مصر بشأن ادارة السودان في المستقبل

حيث ان بعض أقاليم السودان التي خرجت عن طاعة الحضرة
الفخيمة الخديوية قد صار افتتاحها بالوسائل الحرية والمالية التي بذلتها
بالاتحاد حكومتنا جلالة ملكة الانكليز والجناب العالي الخديوى .

وحيث قد أصبح من الضروري وضع نظام مخصوص لأجل إدارة الأقاليم المفتحة المذكورة ومن القوانين اللازمة لها بمراعاة ما هو عليه الجانب العظيم من تلك الأقاليم من التأخر وعدم الاستقرار على حال الى الآن وما تستلزمه حالة كل جهة من الاحتياجات المتنوعة .

وحيث انه من المقتضى التصريح بمطالب حكومة جلالة الملكة المترتبة على مالها من حق الفتح ، وذلك بأن تشرك في وضع النظام الادارى والقانونى الآنف ذكره وفي اجراء تنفيذ مفعوله وتوسيع نطاقه في المستقبل .

وحيث انه تراءى من جملة وجوه أصوية الخلق وادى خلفاء .
وسواكن اداريا بالأقاليم المفتحة المجاورة لها .

لذلك قد صار الاتفاق والاقرار فيما بين الموقعين على هذا بما
لها من التفويض اللازم بهذا الشأن على ما يأتى وهو :-

المادة الاولى

تطلق لفظة السودان في هذا الوفاق على جميع الاراضى
الكائنة الى جنوبى الدرجة الثانية والعشرين من خطوط العرض وهى :

أولاً — أراضى التي لم تخلها قط الجنود المصرية منذ سنة ١٨٨٢ أو
ثانياً — الأراضى التي كانت تحت إدارة الحكومة قبل ثورة
السودان الأخيرة وفقدت منها وقتياً ثم افتتحتها الآن حكومة
جلالة الملكة والحكومة المصرية بالاتحاد أو
ثالثاً — الأراضى التي قد تفتتها بالاتحاد الحكومتان المذكورتان
من الآن فصاعداً.

المادة الثانية

يستعمل العلم البريطانى والعلم المصرى معاً فى البر والبحر
تجميعاً أنحاء السودان ما عدا مدينة سواكن فلا يستعمل فيها إلا
العلم المصرى فقط.

المادة الثالثة

تفوض الرئاسة العليا العسكرية والمدنية فى السودان الى
موظف واحد يلقب (حاكم عموم السودان) ويكون تعيينه بأمر
عال خديوى بناء على طلب حكومة جلالة الملكة ولا يفصل عن
وظيفته إلا بأمر عال خديوى يصدر برضاء الحكومة البريطانية.

المادة الرابعة

القوانين وكافة الأوامر واللوائح التي يكون لها قوة القانون المعمول به والتي من شأنها تحسين ادارة حكومة السودان أو تقرير حقوق الملكية فيه بجميع أنواعها وكيفية أيلوتها والتصرف فيها يجوز سنها أو تحويلها أو نسخها من وقت الى آخر بمنشور من الحاكم العام وهذه القوانين والاوامر واللوائح يجوز ان يسرى مفعولها على جميع انحاء السودان أو على جزء معلوم منه ويجوز أن يترتب عليها صراحة أو ضمناً تحويل أو نسخ أى قانون أو أى لائحة من القوانين أو اللوائح الموجودة .

وعلى الحاكم العام أن يبلغ على الفور جميع المنشورات التي يصدرها من هذا القبيل الى وكيل وقنصل جنرال الحكومة البريطانية بالقاهرة والى رئيس مجلس نظار الجنب العالى الخديوى .

المادة الخامسة

لايسرى على السودان أو على جزء منه شيء ما من القوانين أو الأوامر العالية أو القرارات الوزارية المصرية التي تصدر من الآن فصاعداً إلا ما يصدر بإجرائه منها منشور من الحاكم العام بالكيفية السالف يأتها .

المادة السادسة

المنشور الذى يصدر من حاكم عموم السودان يبين الشروط التى بموجبها يصرح للأوربيين من أية جنسية كانت بحرية المتاجرة أو السكنى بالسودان أو تملك ملك كائن ضمن حدوده لا يشمل امتيازات خصوصية لرأيا أية دولة أو دول .

المادة السابعة

لاتدفع رسوم الواردات على البضائع الآتية من الاراضى المصرية حين دخولها الى السودان ولكنه يجوز مع ذلك تحصيل الرسوم المذكورة على البضائع القادمة من غير الاراضى المصرية إلا أنه فى حالة ما اذا كانت تلك البضائع آتية الى السودان عن طريق سواكن أو أية ميناء أخرى من موانئ ساحل البحر الاحمر لا يجوز أن تزيد الرسوم التى تحصل عليها عن القيمة الجارى تحصيلها حيثئذ على مثلها من البضائع الواردة الى البلاد المصرية من الخارج . ويجوز أن تقر عوائد على البضائع التى تخرج من السودان بحسب ما يقدره الحاكم العام من وقت الى آخر بالمشورات التى يصدرها بهذا الشأن .

المادة الثامنة

فيما عدا مدينة سواكن لا تمتد سلطة المحاكم المختلطة على أية جهة من جهات السودان ولا يعترف بها فيه بوجه من الوجوه.

المادة التاسعة

يعتبر السودان بأجمعه ماعدا مدينة سواكن تحت الاحكام العرفية ويبقى كذلك الى أن يتقرر خلاف ذلك بمشور من الحاكم العام.

المادة العاشرة

لا يجوز تعيين قناصل أو وكلاء قناصل أو مأموري قنصلات بالسودان ولا يصرح لهم بالاقامة به قبل المصادقة على ذلك من الحكومة البريطانية .

المادة الحادية عشرة

ممنوع منعاً مطلقاً ادخال الرقيق الى السودان أو تصديره منه وسيصدر منشور بالاجراءات اللازم اتخاذها للتنفيذ بهذا الشأن .

المادة الثانية عشرة

قد حصل الاتفاق بين الحكومتين على وجوب المحافظة منها على تنفيذ معاهدة بروكسل المبرمة بتاريخ ٢ يولييه سنة ١٨٩٠ فيما يتعلق بادخال الاسلحة النارية والذخائر الحربية والاشربة المقطرة أو الروحية وبيعها أو تشغيلها .

تحريراً بالقاهرة في ١٩ يناير سنة ١٨٩٩

الامضات

(كرومر) . (بطرس غالى)

* * *

ومن تلاوة هذه الاتفاقية يتبين أن نصوصها مبهمة جداً، وأنه من الممكن تأويلها بوجوه كثيرة، لاسيما إذا كان أحد المتعاقدين قويا لدرجة أنه يستطيع بقوته أن يضع الآخر تحت وصايته رغم إرادته . وكان لحسن حفظنا أن اللورد كرومر ، وهو الواضع الأصلي لهذه الاتفاقية يكشف لنا في تقريره عن مصر والسودان عام ١٩٠٠ م الغطاء عن النموذج الذى بالاتفاقية المذكورة . فقد جاء فى الكتاب الأزرق عن مصر عام ١٩٠١ ج ١ ص ٤ فى هذا التقرير الذى رفعه الى حكومته بصفته

المتعمد السياسى لها وقنصلها العام فى مصر عن المالية والادارة
والحالة العمومية فيها وفى السودان ما يأتى :-

« لاحظت فيما أبداه مجلس شورى القوانين من الملاحظات
أثناء النظر فى ميزانية السنة الحالية ، أن المجلس المذكور يوافق على
المصروفات المقدرة لحكومة السودان ، لأن الأعضاء يعتبرون تلك
البلاد « جزءاً من كيان مصر لا يتجزأ » . وهذا الرأى وإن كان
صحيحاً فى الجوهر إلا أن نظام الحكم فى السودان مقيد بنصوص
الاتفاقية المبرمة بين مصر وبريطانيا العظمى فى ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ .

وحيث إنه من الجائز أن يكون بعض أعضاء هذا المجلس غير
محيط بعمى هذه الوثيقة إحاطة تامة فأتهمز هذه الفرصة لأبين
أنها لم ترم لرغبة فى النفس أو لغرض انتقاص حقوق مصر الشرعية .
فأغراض واضعها الأصلية كانت أولاً توطيد أركان حكومة صالحة
لشعب السودان . ثانياً وقاية هذه البلاد من الارتباك التى انحصرت
التي خلقها فى مصر نظام دولى (أى الامتيازات) . ولا يحفل أعضاء
المجلس على ما أظن ما تؤدى اليه هذه الارتباكات من شتى العراقيل .

وقد لاحظت أيضاً ان المجلس المذكور يطلب تبليغه تفاصيل
ايرادات حكومة السودان ومصروفاتها . ومن البين أنه لا يمكن
أن نعارض فى اجابة مثل هذا الطلب الحق . ولذلك عنيت بتبليغه وأرسلت
الى المجلس المشار اليه ميزانية حكومة السودان عن السنة الحالية « ١٠ هـ

وجاء أيضاً في تقريره الذى رفعه الى حكومته عن المالية والادارة والحالة العمومية فى مصر وفى السودان سنة ١٩٠٢ (الكتاب الأزرق عام ١٩٠٣ ج ١ ص ١٥) ما يأتى :-

« ولقد سئلت مراراً لماذا لا تتحمل الخزينة الانكليزية قسماً من النفقات اللازمة لادارة البلاد ما دامت الراية الانكليزية تحقق عليها بجانب الراية المصرية . وهو سؤال فى محله ولكن الجواب عليه بسيط جداً عند جميع الذين يعرفون تاريخ الاتفاقية المعقودة فى ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ . وبموجب موادها منح السودان مركزاً سياسياً خاصاً . وهو أن تلك الاتفاقية وضعت خاصة لتخليص السودان ومصر أيضاً فى ادارة شؤون السودان من القيود الدولية المشوشة التى آلت الى كثير من الاختلاط والارتباك فى الادارة المصرية . ولولا هذا الاعتبار ما كان هناك داع من الوجهة الانكليزية يدعو الى رفع الراية الانكليزية على الخرطوم اكثر مما يدعو الى رفعها على اسوان أو طنطا » . ا هـ

ويتضح بجلاء تام من الشروح التى ذكرها لورد كرومر فيما تقدم أن حقوق مصر فى السودان ظلت معتبرة ومصونة رسمياً حتى بعد توقيع الاتفاقية . وهذه التصريحات لها قيمتها الخاصة لأنها صادرة

من الواضع الأصلي لهذه الاتفاقية وهو أدري واجدر بتفسيرها بلا نزاع وبتبديد مافي نصوصها وعباراتها من اللبس والابهام . ومن غير الجائز أيضاً أن نظن لحظة واحدة أن اللورد كرومر أقدم من تلقاء نفسه على هذه التفسيرات بدون موافقة حكومته . وبناء على ذلك تعتبر تفسيراته السابقة لتلك الاتفاقية اعترافاً رسمياً من جانب الحكومة البريطانية بحقوق مصر في السودان .

فهل كانت انكساراً ياترى مخلصـة في تصريحاتها أم كانت تبديها لتغري الوزراء المصريين على توقيع الاتفاقية ولتدع الرأي العام في مصر يتخيل أن حقوقه ظلت باقية في الحفظ والصون ؟ ولكن يؤخذ من جميع ما حدث بعد ذلك أن الفكرة الأخيرة هي الأقرب الى الصواب فشتان بين ما يقوله لورد كرومر وما هو واقع في الحقيقة ونفس الأمر . وليس أدل على ذلك من إخراجنا من السودان قسراً حتى أصبحنا :

- ١ - غير مسموح لحكومتنا المصرية أن تخاطب حاكم السودان العام رأساً والخال أنه معين بمرسوم من جلالة ملك مصر .
- ٢ - ولا يجوز لمصرى منا أن يدخل السودان إلا بعد قيامه بإجراءات رسمية معينة وحصوله على جواز بذلك كما لو كان مسافراً

الى روسيا أو الصين تماما. والله وحده يعلم كم من عقبات تعترض طريقه قبل حصوله على هذا الجواز .

٣ - وليس لأننا المصريين المقيمين في السودان الحق في دخولهم مدارس حكومة السودان حتى لو كان آباؤهم من موظفي هذه الحكومة .

ويظهر أن الصفة التي لمصر في هذه الشركة تنحصر في أن تدفع الأموال لتحسين هذا الاقليم وتريق دمه أبناءها في سبيل استعادته . وكل ذلك لتنتفع انجلترا وتنافسنا فيما زرعه من قطن وتضع يدها على موارد المياه التي تروى حقولنا حتى تكون أرواحنا في قبضة يدها ١١

فلتعلم انجلترا أن جميع هذه الأمور لا ترضينا لانها ليست من مصلحتنا في شيء فلا يمكن بأي حال من الاحوال أن نجد بين المصريين من يقبلها .

الخلاصة

إن شروط الاتفاقية الانكليزية المصرية يكتنفها الكثير من الغموض ولذا يمكن تأويلها بوجوه كثيرة لا سيما اذا كان أحد المتعاقدين من القوة بحيث يرغب الآخر على البقاء تحت وصايته .

ويعود فضل معرفتنا الغرض من عقدها الى لورد كرومر الواضح الأصلي لها . فقد قال في شروحه عليها ان هذه الاتفاقية انما عقدت للتخلص من التدخل الدولي ، وإن ما رآه مجلس شورى القوانين من أن السودان جزء من مصر لا يتجزأ ، هو رأى صحيح .

ولكن من سوء الحظ أن هذه النظريات مهمة وغير معمول بها الآن والسودان بالحالة الراهنة أصبح مستعمرة بريطانية محرماً دخوله على المصريين . على أن مصر لا تستطيع بعد ما بذلته من دم ومال في سبيل استعادة السودان أن تقبل بحال من الاحوال الانفصال عنه إذ هو جزء مكمل لأراضيها ولا حياة لها بدونه .



الخاتمة

اضطربت ثورة المهدي قبل وقوع الاحتلال البريطاني لمصر وصادفت نجاحا في بدء الامر لما كان عليه حاكم السودان العام في ذلك العهد وهو رؤوف باشا من ضعف وقصور؛ ولكن الحالة تغيرت على أثر تعيين عبدالقادر باشا في هذا المنصب بسبب ما أبداه هذا القائد البارع من المقدرة في التصرف بقوات البلاد المحلية التي كانت لديه . ولو ساعدته المقادير وأرسل اليه الجيش الذي أرسل الى هكس باشا فيما بعد وعدده ١٥٠٠٠ جندي لتمكن بلا ريب من اخماد الثورة في وقت قصير ونشر الأمن في ارجاء السودان ولكن حدث اذ كان النصر حليف عبدالقادر باشا ان احتلت بريطانيا القطر المصري وبالرغم من ان الحكومة البريطانية أعلنت زهدا في السودان وأكدت ان لا مطعم لها فيه ولا شأن لها فيما يجري في انحاءه وانها لا تريد أن تتدخل في اموره . نعم حدث انها مع ذلك تدخلت بكيفية فعالة آل الامر بعدها الى استدعاء عبدالقادر

باشا واحلال هكس باشا محله يعاونه طائفة من الضباط البريطانيين
كهينة أركان حرب . ولقد قيل حينئذ ان الحكومة المصرية كانت
مستقلة فيما صنعت تمام الاستقلال وانها فعلت ذلك بمجرد مشيتها
وبغير أى إيعاز أو تدخل من الحكومة البريطانية ؛ ولكن هذا
الزعم لا ينطبق على الواقع ولا يمكن ان يقبله من عنده مسكة من
عقل فانه لم يحدث قط ان امة استدعت قائدها المظفر ولنا فيما
ضربته الحكومة البريطانية من مثل دليل بين على ماقول فأنها
لا تعزل قوادها وان اخفقوا كما كان الامر فى حرب البوير فكيف
جاز لمصر اذن ان تسحب قائدها المنتصر وهو من ابنائها لكى
تولى مكانه قائداً أجنبياً ؟

ولقد كان من نتيجة هذا التبديل تلك الحملة الطائشة التى جردت
على كردفان وكان من جرائها هلاك الجيش وحمل انجلترا لنا على
التخلي عن السودان وهو الامر الذى كانت تطمع فيه منذ مدة
طويلة كي يتسنى لها ان تغتصب هذه البلاد من أيدينا كما وقع
الآن . فلقد كانت انجلترا تنظر على الدوام بعين السخط الى توسع
مصر فى افريقية ولا سيما فى المناطق الاستوائية وهامى شهادة
رجل لا يمكن ان تكون أقواله موضع أية ريبة ألا وهو القس

فلكن Rev. Felkin الذى يقرر فى صفحة ٣٢٤ ج ١ من كتابه
« أوغندا والسودان المصرى » Uganda and the Egyptian
Sudan ما يأتى : —

« مما يستوجب الاسف ان سلطة هذا الطاغية (أى كباريجا
ملك انيورو) لم يقض عليها كما كان سيحصل منذ مدة لو لم تقم
تلك المعارضة الشديدة التى اثارها فى انجلترا اناس يتطلعون بعين
الغيرة الى توسع مصر فى أملاكها ولكن فى استطاعتى ان أوكد
يقيناً ان أهالى الجهات المحكومة من تلك البلاد بالسلطة المصرية
حيث يدير دفة الحكومة فيها الآن مدير مديرية خط الاستواء هم
احسن حالا بكثير من امثالهم المحكومين بملوك منهم من الهمج
المستبدين غلاظ القلوب فظاظ الطبع » . ١٠هـ .

هذه أقوال باحث نشرت فى سنة ١٨٧٨ قبل ثورة المهدي
وقبل الاحتلال البريطانى لمصر وهى دليل ناطق على ان حكمنا فى
السودان لم يكن مشوبا بالسيئات التى ينسبها اليه المغرضون .
ولقد رأيت انجلترا بعد نكبة هكس باشا أن ترغنا على ترك
السودان فلما أبت الوزارة المصرية أن توافق على ذلك جابتها
الحكومة البريطانية بتصريح لردل جرافيل الذى وضع فيه مبدأه
المشهور وهو انه ما دام الاحتلال البريطانى بمصر فان كل نصيحة

(وهي بالفعل امر) يجب الاصغاء اليها وإلا فعلى من يخالفها من الموظفين أن لا يستمر في منصبه . وهكذا صارت مصر في الواقع بهذا التصريح تحت وصاية إنجلترا أو أصبحت إنجلترا مسئولة عن كل ما حدث وما يحدث مادام الاحتلال البريطاني باقياً . وبناء عليه يقع على عاتقها تبعة تعيين هكس باشا وضياع السودان .

ولما كانت مديرية خط الاستواء ما زالت تقاوم بقيادة امين باشا وكانت بقعة مطموعا فيها اشد الطمع أصبح من الامور الهامة التعجيل بسحب امين باشا من هناك حتى تعد بعد رحيله عنها من الاراضى المهجورة التى ليس لها مالك . وبذلك تستطيع الحكومة البريطانية ان تستولى عليها وتعتبرها من الممتلكات البريطانية وفقا للشرط الذى وضعته بخصوص حالة كهذه في الاتفاقية الانكازية المصرية الموقعة في ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ م .

ومن اجل ذلك أُجَهِّزَت حملة قرصانية بقيادة أفاق اسمه استانلي وغرضها الظاهر خدمة الانسانية باقناذ امين باشا ورجاله أما الغرض الخفى أو الحقيقى فكان اقضاء امين باشا عن تلك الجهات ، لانه كان يمثل السلطة المصرية فيها ، وإبقاء رجاله فى تلك البقاع حتى تستخدمهم بريطانيا بعد ذلك فى الاستيلاء لها على ذلك الاقليم . وقد حصل ذلك

بالفعل فيما بعد. أما وزراؤنا في ذلك الوقت فقد تبرعوا بمبلغ كبير من نفقات هذه الحملة وعاونوها بكل ما في استطاعتهم من قوة. وقد فعلوا كل هذا إما عن حماسة وإما عن شهوة قوية للبقاء في مناصبهم. وأخيراً نالت هذه الحملة مأربها وعادت ومعه أمين باشادون رجاله. أما بريطانيا فقد جندت هؤلاء الرجال لخدمة مطامعها وقد كان ان استولوا لها على تلك النواحي .

على انه في مناسبات متعددة صرح السياسيون البريطانيون دائماً بأن السودان جزء من مصر لا يتجزأ. وها هو سير إ. غراي يقول في الخطبة التي ألقاها في مجلس العموم بتاريخ ٢٨ مارس سنة ١٨٩٥ ما يأتي :-

« وهناك غير ذلك مسألة حقوق مصر . فوقف إنجلترا امام مصر موقف خاص يشبه موقف أمين أو تمن على وديعة . وهذا فيما يختص بحفظ مصالحها . وهذه الحقوق لم تؤيدها نحن فقط بل أيديها أخيراً حكومة فرنسا كذلك » .

ونحن نقول ان هذا يؤيد كل التأييد ما ورد في تصريح إرل جرافيل الذي وضعت مصر بعده تحت وصاية إنجلترا .

ومما يستدعي الالتفات ايضاً ان هذا القول يؤكد من جهة

الحكومة البريطانية أكثر مما تؤكد الحكومة الفرنسية ما لمصر من حقوق وامتيازات معترف بها. فان سير إ. غراي يعترف بأن إنجلترا تقف ازاء مصر موقفاً خاصاً هو موقف المؤتمن على ودیعة.

ومعنى هذا بعبارة أخرى ان مصر امانة مقدسة اودعت في يد إنجلترا لحفظها وصونها ويقضى شرف إنجلترا عليها ان تردها كاملة للمالك وهو مصر. ولا يصح ان إنجلترا تطالب فرنسا باسم مصر باحترام هذه الحقوق لكي تغتصبها هي لنفسها كما يفعل بالضبط الوصى الخائن الذى يسلب لنفسه مال القاصر الموضوع تحت وصايته. ولسنا نعتقد ان مسلماً كهذا يتفق مع كرامة دولة كبيرة وشرفها كدولة بريطانيا العظمى اذ تتصرف هذا التصرف. وانا على يقين انه متى عرف الرأى العام البريطانى جميع هذه التفاصيل فانه يكون اول من يبرأ الى الله من افعال رجاله من اهل السياسة.

ولما استقر الرأى على استعادة السودان صدر الامر بذلك حتى يكون للأنجلیز سبق على الحملة الفرنسية فى الاستيلاء عليه وهاك ما قد تم على ايدينا :

١ - فنحن الذين قدمنا ثلثي القوة المحاربة

٢ - ونحن الذين انشأنا السكة الحديدية بايدي جنودنا ولم

يكن ليم أى فتح بدون هذه السكة التى لم يضع جندى بريطانى
واحد يده على الاطلاق فى تشييدها

٣ - ونحن الذين قنا بأكثر من ثلثى النفقات وهذا غير
مادفعناه من جميع مقادير العجزكى تتوازن الميزانيات السودانية
٤ - ونحن الذين شيدنا بمالنا ورجالنا جميع المباني الفاخرة التى
ترى اليوم فى الخرطوم .

٥ - ونحن الذين قدمنا كذلك فى اوائل عهد استعادة
السودان جميع الموظفين لتنظيم الادارة فى البلاد

٦ - وقد كانت جنودنا تمشى على الأقدام الطريق بأكله الى
الخرطوم بينما كانت الجنود البريطانية تنتقل كل مرة بلا استثناء
من ميدان الى ميدان إما بالسكة الحديدية أو بالبوأخر الثقيلة .
وحاشا أن نذكر ذلك بقصد التنديد بمقدرة الجندى البريطانى أو
الاستخفاف بصفاته الحرية إذ أن الجندى البريطانى فيما نرى من
احسن الجنود فى العالم من حيث القوة على الثبات والبسالة فى
ساحة الحرب . وكل ما تقصد هو أن نبين أن جنودنا قُلت من
المكراه اكثر مما تحملته الجنود البريطانية وأن بلادنا من أجل
ذلك كانت تستحق نصيباً أوفر فى البلاد التى اكتسبت بحق
الفتح المشهور .

٧ - ولم تكن غطاطتنا هي التي أوقفنا في جميع هذه المحن وإنما هي انجلترا التي كانت سبباً فيها لأنها اضطرتنا أن نقبل ضباطها وأن نسير على الخطط التي رسموها ثم بعد ذلك كله اخرجتنا بقضنا وقضينا من البلاد كأنه ليس لنا أى حق فيها مطلقاً أو أى امتياز بالكلية . وحين تم لها ما أرادت حولت السودان الى مستعمرة بريطانية . واذن فلماذا كنا نبذل هذا المال كله وهذه الجهود كلها جميعها وتلك الارواح لاستعادة البلاد اذا كانت هذه هي النتيجة التي كنا ننتظرها من وراء ذلك كله . أكان هذا منا لكي نوفر على انجلترا جميع هذه الامور ولكي تنتفع بها على حسابنا ؟ على أنها لو كانت استعادت السودان لحسابها هي وحدها وبوسائل من عندها لما كانت الحالة لدينا غير ما هي عليه اليوم ولما كانت شرا من هذه الحالة إذ أنها ما دامت محتلة لمصر فلا يمكن أن تحاول على الاطلاق قطع موارد مياها عنا . والتفسير الوحيد لهذه الحالة والترضية للزعومة التي تقدمها لنا هي أن كل هذا تم في سبيل تأمين حدودنا الجنوبية وموارد مياها ١١

ولكن المصريين لا يمكنهم أن يقبلوا أى ضمان لسلامة حدودهم الجنوبية من أية دولة أجنبية أيا كانت هذه الدولة . وفي الحق ان هذه السلامة كانت أضمن في أيدي الدراويش لانه لم يكن في

استطاعتهم تشييد الاعمال التي تؤذيها في موارد مياهاها. واذا كان المقصود هو اقصاء أية دولة أخرى فسيان عندنا أ كانت هذه الدولة انجلترا أم فرنسا أم غيرها من الدول لأن الدولة التي تكون لها السيادة في السودان تتحكم في حياة مصر. ولهذا فالت في تشييد انجلترا بالسودان ورغبتها في امتلاكه دليلا على انها تريد أن تسيطر على حياة مصر وان تبقى مصر في قبضة يدها وتحت سلطانها وهو مسلح لا يمكن أن يعتبره اهل هذه البلاد إلا انه عمل عدائي.

وكذلك تمسك انجلترا بقناة السويس بحجة وقوعها في سلسلة مواصلاتها مع ان لها طريقاً آخر حول رأس الرجاء الصالح واذا فليست القناة أمراً حيوياً صرفاً بالنسبة لانجلترا أما نحن فأنى لنا الخيار وليس لنا في هذا العالم كله سوى السودان والنيل ومن ثم كانت حاجتنا اليها من أعز الامور الحيوية لنا أكثر من حاجة انجلترا الى قناة السويس. وهذا اذا تفاضلنا عن الامر الواقع وهو ان السودان كان جزءاً متمماً لبلادنا ومحتجاً به كذلك من انجلترا على الدول الاخرى وان واجب انجلترا كان يقضى عليها بتطبيق المبدأ الذي ينطوي عليه هذا الاحتجاج على نفسها أيضاً.

صحيح ان القيادة في الحملة التي استعادت السودان كانت لضباط من البريطانيين وان جنودا بريطانية كذلك بمقدار ثلث المجموع كانت في عديد القوة المقاتلة ؛ ولكن لم يكن هذا كله إلا لاسباب سياسية ، وقد فرض علينا قبوله حتى تستفيد الحكومة البريطانية بحقوق الفتح كما لجأت الى ذلك فيما بعد . ومع هذا فإن كنا نعجز عن تدريب وتنظيم حملة كهذه فلقد كان من الميسور لنا ان نستخدم ضباطا من الافرنج من أية دولة أخرى وهم كانوا يقومون بهذا العمل لمصلحتنا بالثمن الذي دفعناه الى الضباط البريطانيين . على انه ما كان يكون هناك مسألة فتح لو تركنا وشأننا من أول الامر لان السودان ما كان ليضيع لو ظلت الامور بأيدينا .

ونشر فيما يلي الفقرة الآتية عن ص ١٢٠ و ١٢١ من كتاب « السودان الانكازى المصرى » لمؤلفه سير هرلد ماك ميكل المطبوع بلندن عام ١٩٣٤ The Anglo - Egyptian Sudan, P. 120 - 121, London, 1934, by Sir Harold Mac Michael وهي شاهد في المنزلة الاولى من صدق البينة على ما قام به الجيش المصرى من الاعمال في السودان ايان الحرب العظمى :-

« لقد يكون من الجائز ان تتطف ما يأتى من كتاب « الامبراطورية »

في حالة حرب » تأليف سير تشارلس لوكاس Sir Charles Lucas

« لما نشبت الحرب سلم أمر تأمين الدفاع عن كيان مصر الى ايدى جيش الاحتلال البريطانى وفي الوقت نفسه تحمل الجيش المصرى بمؤازرة الحامية البريطانية الصغيرة المعسكرة فى الخرطوم جميع مسؤولية الدفاع عن سلامة السودان والأمن فيه . ولقد بات معلوما مقدار ما اصابه الجيش المصرى من النجاح الباهر فى ضبط الحكم فى السودان والمحافظة عليه من أى اعتداء ولكن اعماله لم تنحصر فى داخل حدوده بل تجاوزتها الى مناطق بالقرب منها فى زمن الحرب عاونت جنود السودان معاونة فعلية فى شرق افريقية واوغنده وافريقية الاستوائية الفرنسية . ولقد ساهم الجيش المصرى كذلك فى الدفاع عن قناة السويس وفى الحملة التى حاربت السنوسيين وفى المحافظة على النقاط العسكرية فى شبه جزيرة سيناء وأرسلت اورطة منه الى الدردنيل فى سنة ١٩١٥ لحفر الخنادق وتشديد الاسوار وغيرها من اعمال التحصين وفي فلسطين فى سنتى ١٩١٧ و ١٩١٨ لعبت وحدات من هذا الجيش دورها كما ادى عمال الفيلق المصرى للنقل الاعمال التى نيظت بهم فى تلك البقاع . ووضعت مخازن الجيش المصرى للمؤن والنخائر والمهمات وكذلك قسم المستشفيات تحت تصرف السلطات الحربية البريطانية . ثم أن ادارة السكة الحديدية السودانية بعثت بالقاطرات والعربات إلى فلسطين كما أن حكومة السودان

اشارت الامبرالية البريطانية مركبها الحربى للقيام باعمال الحراسة
في البحر الاحمر .

وفوق ما ذكرنا فقد استعاد الجيش المصرى دارفور في
سنة ١٩١٦ وكانت هذه آخر مديرية سودانية لم تسترد بعد وكان
استرجاعها الحادث الختامى للأعمال الحربية ولما لم يكن هناك أية
حاجة إلى جيشنا لانه قام بما كان مطلوباً منه أخرج من البلاد عندما
لاح عذر يمكن التعلل به لأخراجه منها . اهـ

فعلى الحكومة البريطانية أن تعلم أنه لا يمكن أن يكون
هناك أية صداقة بين الامتين ما دامت حقوق مصر في السودان
لا ترد اليها وإن كان من سوء الحظ أنها تستطيع أن تجد
دائماً فى المصريين طائفة مولعة بشغل المناصب الوزارية والبقاء
فيها وفى سبيل ذلك يقبلون أن يوقعوا كل ما يعرض عليهم من
انجلترا . ولكن كل اتفاق موقع عليه منهم يستحيل أن يوافق عليه
برلمان مصرى منتخب انتخاباً حراً .



فهرس

الصفحة	الموضوع
٣ - ٤	المقدمة
٥ - ٩٠	الادوار التي مرت بالمسألة السودانية . الصور الأول
٥ - ٢٣	تدخل انجلترا في المسألة السودانية .. الخ .. أول تعرض منها لمسألة السودان .
٥ - ٦	تقديم الكولونيل سير تشارلس ولسن مذكرة عنه الى سير ادوارد مالت قنصل بريطانيا العام في مصر .
٦ - ٧	خطاب من سير ادوارد مالت الى ارل جرايفيل وزير خارجية بريطانيا في هذا الشأن .
٧ - ٩	مذكرة الكولونيل سير تشارلس ولسن المذكورة . كتاب من ارل جرايفيل عواقبته على ما جاء في هذه المذكرة
٩ - ١٠	تنفيذ ما جاء بهذه المذكرة بسفر كولونيل استوارت الى الخرطوم لكتابة تقرير عن السودان .

الصفحة	الموضوع
١٠	إرسال سير . ا . مالت التقرير المذكور الى ازل جرافيل .
١١ - ١٠	شكر ازل جرافيل للكلونيل استوارت وتكليفه ازل دوفرن باطلاع الحكومة المصرية على مقترحات هذا الكلونيل .
١٢ - ١١	رد سير . ا . مالت على ذلك .
١٣ - ١٢	الكتاب الذى أرسله . ا . مالت الى شريف باشا بمقترحات كلونيل استوارت بنه على تعليمات ازل جرافيل .
١٤ - ١٣	رد شريف باشا على هذا الكتاب .
١٤	تقرير آخر للكلونيل استوارت عن السودان الشرقى .
١٤	اقتراحه باستبدال محافظ آخر بمحافظ مصوع .
١٥	إرسال سير . ا . مالت التقرير المذكور الى ازل جرافيل .
١٥	إبلاغ سير . ا . مالت اقتراح الكلونيل استوارت الى شريف باشا .
١٥	طلب ازل جرافيل إبلاغ شريف باشا بعض مسائل أخرى
١٦ - ١٥	رسالة ازل جرافيل في هذا الشأن .
١٦	تبليغ سير . ا . مالت الحكومة المصرية ما أشار به ازل جرافيل .

الصفحة	الموضوع
١٦ — ١٧	كتاب سير . ا . مالت الى إرل جرافيل بذلك .
١٧ — ١٨	كتاب سير . ا . مالت الى شريف باشا بذلك .
١٨	تكليف الكاتبين منكرين قنصل بريطانيا في جدة بكتابة تقرير آخر عن النواحي المجاورة لسواكن .
١٩	إرسال تقرير منكرين الى إرل جرافيل .
١٩	قتل منكرين .
١٩ — ٢٠	إرسال سير . ا . بارنج الى إرل جرافيل رسالة بصدد هذا الحادث .
٢١ — ٢٣	الخلاصة
	الدور الثاني
٢٤ — ٥٠	ثورة المهدي
٢٤	شباب الثورة وتغير مجراها بعد تعيين عبد القادر حامي .
	باشا حكمداراً عاماً للسودان .
٢٥ — ٢٦	خطة عبد القادر باشا التي وضعها لاختتام الثورة .
٢٦ — ٢٧	من كان يرى رأى عبد القادر باشا .

الصفحة	الموضوع
٢٧ — ٢٨	وقوع الاحتلال وارغام مصر على استدعاء عبدالقادر باشا من السودان .
٢٨	تعيين سليمان نيازي باشا بدلا منه وتعيين هكس باشا معه رئيساً لأركان حربه .
٢٨	استدعاء سليمان نيازي باشا وتسليم قيادة جيش السودان لهكس باشا .
٢٩	بيان غرض الانكياز من ذلك .
٢٩ — ٣٠	مقاله هـ . ا . كلفى في هذا الصدد .
٣٠	سوء خطة هكس باشا وفشل حملته ووقوع المسئولية على انجلترا في ضياع السودان .
٣٠ — ٣١	مقاله الجنرال سير رجنالد ونجت باشا بصدد هذه الحملة .
٣١ — ٣٢	مقاله اللورد كرومر عنها في تقريره .
٣٢	تعليق على مقالته .
٣٢ — ٤٥	الكيفية التي تألفت بها هذه الحملة والحوادث التي توالى عليها .
٤٦ — ٥٠	الخلاصة

الصفحة	الموضوع
	الدور الثالث
٦١ — ٥١	تصريح إرل جرانفيل
٥٣ — ٥١	نص هذا التصريح .
٥٤ — ٥٣	تعليق عليه .
٥٤	تصريح آخر للورد هارنجتن وزير الحرية البريطانية .
٥٥ — ٥٤	تعليق على هذا التصريح واثبات بقاء تدخل إنجلترا في المسألة السودانية ومسألة مصر الى الآن .
٥٧ — ٥٦	تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ وتأيد نصوصه لهذه الحالة .
٦٠ — ٥٧	المنشور العمومي الذي أرسلته حكومة بريطانيا الى جميع سفرائها وتأيدته للحالة المذكورة كذلك .
٦١	الخلاصة
	الدور الرابع
٦٢	استعادة السودان
٦٢	التفريق بين لفظي «استعادة السودان» و «فتح السودان» وتصويب الأول وتخطئة الثاني .
٦٣ — ٦٥	السبب الحقيقي لاستعادة السودان .

الصفحة	الموضوع
٦٥	غرض الانكياز من اھمال ذكر القسم الجنوبي من مديرية خط الاستواء القديمة ومنطقة البحيرات العظمى فى اتفاقية عام ١٨٩٩ م .
٦٨ — ٦٥	اعتراف الساسة البريطانيين بحقوق مصر فى السودان .
٧٠ — ٦٨	ماقاله مركز سلسبرى فى هذا الصدد وتعلیقنا على ذلك .
٧١ — ٧٠	الاستشهاد بتقرير سير . ه . كتنر على أن استعادة السودان كان باسم مصر وحدها .
٧٦ — ٧١	تأیید المكاتبات الرسمية لذلك .
٧٨ — ٧٧	الخلاصة .
الدور الخامس	
٩٠ — ٧٩	اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ م
٨٥ — ٧٩	نصوص هذه الاتفاقية .
٨٥	التعليق عليها .
٨٧ — ٨٥	تفسير لورد كرومر لهذه الاتفاقية واعترافه فى تقاريره بحقوق مصر فى السودان .

الموضوع	الصفحة
تعليق على ذلك .	٨٧ - ٨٨
مناقضة ما هو حاصل في السودان الآن لأقوال لورد كرومر وتصريحات حكومته .	٨٨ - ٨٩
الخلاصة .	٩٠
الخاتمة .	٩١ - ٩٢

صواب

الفحصة	السطر	صواب	الخطأ
١٠	٢٥	ورد	ورد
١٥	٧	تحت	تحت
٢١	٧	ضرورة إرسال ضابطين	ضرورة ضابطين
٢٧	١٧	وأرغمت	وأرغمت
٤٥	٤	ملحق رقم ١٩٧ - من الجنرال هكس الى سير. ا. ا. مالت (١٩)	ملحق رقم ١٩٧ - من الجنرال هكس الى سير. ا. ا. مالت
٨٠	٢	وسن القوانين	ومن القوانين
٨١	٩	بجميع	بجميع
٨٨	١٧	رسمية	وسمية

مَطْبَعَةُ الْمَسْتَقْبَلِ

بشارع امتداد الاهرام رقم ٣ — تليفون ٢٦٨٥١

بالاسكندرية
